جـــــامعة محمد البشير الإبراهيمي–برج بوعريريج–

كـــــلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة:

دور الشمول المالي في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية

(دراسة حالة البنك الوطني الجزائري للفترة 2014_2021)

من إعداد الطالبتين:

–رانيـــة مباركي

–خولة بن حسين

تحت إشراف الأستاذ:

أ. د موسى بن منصور

السنة الجامعية: 2021_2022

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور الشمول المالي في تقييم تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية وذلك على ضوء تجربة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2014-2021).

وقد بينت نتائج الدراسة أن الشمول المالي في البنك الوطني الجزائري لا يزال ضعيفاً وبعيداً عن المستويات المطلوبة، وهذا ما انعكس سلباً على أداءه المالي، مما يتطلب الاهتمام بتحديث وتطوير منتجاته المالية وعصرنتها بما يتماشى مع مستويات الشمول المالي الوطنية والدولية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الأداء المالي، القيمة الاقتصادية المضافة EVA، القيمة السوقية المضافة MVA.

Abstract

This study aimed to demonstrate the role of financial inclusion in evaluating improving the financial performance of commercial banks through the experience of the Algerian National Bank during the period (2014-2021).

The results of the study showed that the financial inclusion in the Algerian National Bank is still weak and far from the required levels, and this has negatively affected its financial performance, which requires attention to modernizing and developing its financial products and modernizing them in line with the levels of national and international financial inclusion.

Keywords: financial inclusion, financial performance, economic value-added EVA, market value added MVA.

Résumé

Cette étude visait à démontrer le rôle de l'inclusion financière dans l'évaluation de l'amélioration de la performance financière des banques commerciales à travers l'expérience de la Banque Nationale d'Algérie au cours de la période (2014-2021).

Les résultats de l'étude ont montré que l'inclusion financière au sein de la Banque nationale algérienne est encore faible et loin des niveaux requis, ce qui a affecté négativement sa performance financière, ce qui nécessite une attention à la modernisation et au développement de ses produits financiers et à leur modernisation conformément aux niveaux d'inclusion financière nationale et internationale.

Mots clés : inclusion financière, performance financière, valeur ajoutée économique EVA, valeur ajoutée marchande MVA.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

أهدي ثمرة عملي هذا

إلى القلب الرؤوف الذي تحمل وتنازل إلى العدم من أجلنا،

إلى السند المتين في حياتي.....**والـــدي** (أحمد)

إلى من منحتني من غير أن تسألني عطاءاً،

إلى شمعة البيت ونبع الحنان.....**أمـــي** (شافية)

إلى زهور البيت وجمالها .....**إخوتـــي وأخواتـــي** (سامية، ياسمين، يوسف، ابراهيم)

إلى رفيق حياتي.....**زوجـــي** (عز الدين)

" رانيـــة "

الشكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسول الله، الذي علمنا قيمة الاعتراف والتقدير والشكر لمن هم أهل الفضل، وبعد أن أتم الله نعمته علينا إذ أتممنا هذه المذكرة العلمية، والتي نسأل الله أن يكتب لنا أجرها، وأن ينفع بها.

لنا عظيم الشرف أن نتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجميل إلى أستاذنا الكريم الدكتور" **موسى بن منصور** "على تفضله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى نصائحه القيمة وجميل صبره وحسن تواضعه، ونسأل الله أن يزيده بها رفعة.

نتوجه بالشكر إلى كل الأساتذة ونخص بالذكر الأستاذتين الفاضلتين "سمية فضيلي" و " نور الهدى بهلولي " على كل ما قدماه لنا من معلومات.

كما نتوجه بالشكر إلى كـــــــــــل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد ولو بالدعاء بظهر الغيب.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	أ – و
الفصل الاول: مفاهيم أساسية حول الشمول المالي وتقييم الأداء المالي	
تمهيد	08
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الشمول المالي	09
المطلب الأول: ماهية الشمول المالي	09
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي	11
المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	13
المطلب الرابع: التحديات التي تعوق الشمول المالي في الدول العربية	16
المبحث الثاني: أساسيات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية	17
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي	17
المطلب الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي	20
المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء المالي ومؤشراته	21
المطلب الرابع: مزايا وصعوبات تقييم الأداء المالي	26
خلاصة الفصل الأول	28
الفصل الثاني: دور الشمول المالي في تحسين الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري	
تمهيد	30
المبحث الأول: تحليل مؤشرات الشمول المالي للبنك الوطني الجزائري BNA	31
المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA	31
المطلب الثاني: تحليل بعد الوصول إلى الخدمات المالية في البنك الوطني الجزائري	34
المطلب الثالث: تحليل بعد إستخدام الخدمات المالية في البنك الوطني الجزائري	35
المطلب الرابع: تحليل جودة الخدمات المالية في البنك الوطني الجزائري	37
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لدور الشمول المالي في تحسين الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري	39
المطلب الأول: القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة في البنك الوطني الجزائري	39
المطلب الثاني: تحليل وتقييم مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة ومؤشر القيمة السوقية المضافة للبنك الوطني الجزائري	43

المطلب الثالث: تحليل علاقة الشمول المالي بالأداء المالي للبنك الوطني الجزائري	**45**
خلاصة الفصل الثاني	**51**
خاتمة	**53**
قائمة المراجع	**57**
قائمة الملاحق	**65**

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	النسبة المئوية لعدد الفروع لكل 10000 من البالغين	34
02	النسبة المئوية لعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم^2	35
03	نسبة البالغين الذين لديهم حساب في البنك	36
04	نسبة ملكية البطاقات البنكية	37
05	متوسط الرسوم السنوية لإدارة حساب جاري	38
06	مؤشر الاشتراك في خدمة الدفع عن بعد	38
07	صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة للبنك الوطني الجزائري	40
08	التكلفة الوسطية لمرجح رأس مال البنك الوطني الجزائري	41
09	رأس مال المستثمر للبنك الوطني الجزائري	42
10	القيمة الاقتصادية المضافة	42
11	القيمة السوقية المضافة	43
12	القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة	43

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	19
02	هيكل البنك الوطني الجزائري	32
03	العلاقة بين تطور مؤشر عدد الفروع وتطور مؤشرا القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة	45
04	العلاقة بين تطور مؤشر عدد أجهزة الصراف الألي وتطور مؤشرا القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة	46
05	العلاقة بين تطور مؤشر حساب الزبائن وتطور مؤشرا القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة	47
06	العلاقة بين تطور مؤشر ملكية البطاقات البنكية وتطور مؤشرا القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة	48
07	العلاقة بين تطور مؤشر الاشتراك في خدمة الدفع عن بعد وتطور مؤشرا القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة	49

مقدمة

تعد البنوك التجارية عصب النشاط الاقتصادي ومؤشر من مؤشرات ازدهاره في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لذلك حرصت البنوك منذ نشأتها على تنويع خدماتها ومنتجاتها المالية بداية من قبول الودائع وتقديم القروض وتمويل المشاريع الاستثمارية وصولا إلى خدمات وأدوات مالية حديثة تعتمد على التكنولوجيا بصفة كبيرة، إذ تسعى دائما للبحث عن منتجات مالية حديثة تلبي احتياجات جميع فئات المجتمع، إلا أن ايصال هذه المنتجات إلى أكبر فئة ممكنة من المجتمع يُعد تحدياً حقيقياً أمام هذه البنوك، وهذا ما ألزمها على تنفيذ السياسات والبرامج الهادفة لتعزيز وتسهيل وصول مختلف شرائح المجتمع إلى المنتجات والخدمات المالية خاصة تلك الفئة المهمشة مالياً، أي الأفراد ذوي الدخل المنخفض والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي في ظل ما يصطلح عليه الشمول المالي، الذي أصبح أهم سياسة شغلت صناع السياسات الاقتصادية منذ الأزمة المالية العالمية 2008 والتي مفادها تمكين الأفراد والوحدات الاقتصادية على الوصول لكافة الخدمات المالية واستخدامها بالجودة المطلوبة وبسهولة وبأسعار تنافسية، مع حماية حقوقهم ومساعدتهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بكفاءة وفاعلية.

إلا أن تعزيز مستويات الشمول المالي يتوقف على مدى تمتع اقتصاد الدولة وبنوكها بالصلابة المالية المطلوبة، وهذا ما استدعى البحث عن مقاييس جديدة لتقييم الأداء المالي تتناسب مع تلك السياسات الجديدة والمستجدات الحاصلة من خلال تجسيد العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي وكل من مؤشرات تقييم الأداء المالي الحديثة بغية تبيان مدى مساهمة الشمول المالي في تحسين الأداء المالي بشقيه الداخلي والخارجي.

أولا: إشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق تتمحور إشكالية الدراسة في سؤال أساسي وجوهري وهو كالتالي:

إلى أي مدى يساهم الشمول المالي في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام مؤشري القيمة السوقية المضافة والقيمة الاقتصادية المضافة على ضوء تجربة البنك الوطني الجزائري؟

ولإثراء هذه الإشكالية تم تفريعها إلى جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالشمول المالي؟ وفيما تتمثل مؤشراته؟
- ما مفهوم تقييم الأداء المالي؟ وفيما تتمثل مؤشراته؟
- هل مؤشر القيمة السوقية المضافة يتبع نفس مسار ونتائج القيمة الاقتصادية المضافة؟
- ما واقع الشمول المالي في البنك الوطني الجزائري؟

- هل مستوى الشمول المالي في البنك الوطني الجزائري أدى إلى تحسين الأداء المالي للبنك؟

- **ثانيا: فرضيات الدراسة**

للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم معالجة إشكالية البحث تمت صياغة الفرضيات التالية:

- يقصد بالشمول المالي إمكانية وصول مختلف افراد المجتمع للخدمات والمنتجات المالية واستخدامها بجودة تلبي حاجياتهم، حيث تتمثل مؤشراته في ثلاث أبعاد، مؤشرات خاصة ببعد الوصول للخدمات المالية ومؤشرات خاصة ببعد استخدام الخدمات المالية كما أنه يوجد مؤشرات خاصة ببعد جودة الخدمات المالية؛
- يعبر تقييم الأداء المالي عن مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العليا للإدارة لتقديم حكم وفق ما وضع في الخطط ومطابقته مع أرض الواقع؛ إذ يمكن حصر مؤشراته في مؤشرات السيولة، مؤشرات تحليل الربحية ومؤشرات تحليل النشاط؛
- يبنى مؤشر القيمة السوقية المضافة على مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة كونه يمثل الأداء المالي الخارجي للبنك؛
- إن مستويات الشمول المالي في البنك الوطني الجزائري لاتزال ضعيفة جدا؛
- استطاع البنك الوطني الجزائري تحسين أداءه المالي في ظل وجود الشمول المالي.

ثالثا: منهج الدراسة

لمعالجة الإشكالية المطروحة والإجابة عن الأسئلة الفرعية استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي حيث استعمل المنهج الوصفي للإحاطة بالإطار النظري لهذه الدراسة، من خلال التطرق للتعاريف الخاصة بالشمول المالي وأبعاده وكذا تقييم الأداء المالي ومؤشراته وفقا لما وجد في الكتب والأطروحات والتقارير العلمية، بينما استخدم المنهج التحليلي لإسقاط تلك المفاهيم النظرية على البنك الوطني الجزائري من أجل دراسة العلاقة بين نسبة التطور لمؤشرات أبعاد الشمول المالي ونسبة التطور لمؤشرات الأداء المالي للبنك محل الدراسة.

رابعا: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في الوقوف على واقع الشمول المالي في البنك الوطني الجزائري، والتحسيس بأهميته كمسلك حتمي للنهوض بالبنك وتطويره، ومدى إسهامه في تحسين الأداء المالي للبنك محل الدراسة.

خامسا: أهداف الدراسة

سعت الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تكمن في:

- محاولة الإحاطة والإلمام بكل الجوانب المتعلقة بالشمول المالي وتقييم الأداء المالي؛
- محاولة اسقاط هذه الدراسة على بنك من بنوك الجزائر العمومية (البنك الوطني الجزائري) وإبراز مدى مساهمة الشمول المالي في تحسين الأداء المالي له من خلال الربط بين مؤشرات الشمول المالي وتقييم الأداء المالي؛

سادسا: مبررات اختيار الموضوع

تراوحت دوافع ومبررات اختيار الموضوع محل الدراسة بين الذاتية والموضوعية، حيث انحصرت الذاتية منها في الرغبة والميول الشخصي لمعالجة مثل هذه المواضيع، بينما الموضوعية منها تمحورت حول النقاط التالية:

- المساهمة في تقديم قيمة مضافة للمعرفة العلمية وإثراء مكتبتنا بمرجع جديد حول الموضوع؛
- حداثة الموضوع خاصة من خلال اعتمادنا على مؤشرات حديثة؛
- تماشي موضوع الشمول المالي بمجال التخصص المدروس.

سابعا: حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** يركز موضوعنا هذا على دراسة الشمول المالي ودوره في تحسين الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري BNA وذلك على المستوى الوطني.
- **الحدود الزمانية:** تم اجراء الدراسة خلال الفترة (2014-2020) وفقا لما توافر من التقارير المالية على الموقع الإلكتروني للبنك المدروس.

ثامنا: الدراسات السابقة

بهدف إستكمال الجانب النظري وترصين محتوى الدراسة وفرضياته، تم الإطلاع على الجهود السابقة للباحثين في المجال، ولعل من أهم تلك الدراسات التي انطلقنا منها ما يلي:

- **الدراسة الأولى:** كريمة بوقرة وآخرون، **"واقع الشمول المالي وتحدياته–الأردن والجزائر نموذجا–"**، مجلة الاقتصاد والأعمال، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 2020،

إذ هدفت هذه الدراسة إلى تقديم أهم المفاهيم حول الشمول المالي، أهميته وسبل تعزيزه ومن ثم التطرق إلى واقع الشمول المالي في الجزائر وأهم التحديات في كلتا الدولتين.

توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يقدم خدمات ومنتجات مالية متطورة، كما يلعب دور هاما في تعبئة المدخرات وتطوير النظام المالي في الدول المتقدمة عامة والنامية خاصة، لكن بالرغم من قوة القطاع المصرفي المالي في الأردن وتطوره إلا أن هناك ما يزيد عن 70% من المواطنين المؤهلين في الأردن لا يتعاملون مع المؤسسات المالية بالرغم من وجود بنية تحتية ممتازة تمكن المواطن والبنوك من التنقل والوصول إلى بعضهم البعض سواءا من خلال الفروع التقليدية أو من خلال الفروع الإلكترونية، أما بالنسبة للجزائر فإن ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية تحسنت إلى مستوى مقبول لكن نسبة الإقتراض من المؤسسات المالية لا تزال منخفضة جدا.

- **الدراسة الثانية:** محمد طرشي آخرون، **"متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر"** مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، الجزائر، 2019، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المؤشرات الأساسية للشمول المالي في الجزائر واقتراح العوامل المساعدة في تعزيز الاشتمال المالي في ظل الاصلاحات والتطورات المالية والمصرفية التي يشهدها القطاع المالي في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى ان كل مؤشرات الشمول المالي تكشف عن ضعف نفوذ الأفراد إلى الخدمات المالية التي يقدمها القطاع الرسمي في الجزائر، الامر الذي يستلزم ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية تتمحور حول تطوير البنية التحتية المالية وتحسين بيئة الأعمال إضافة إلى نشر الثقافية المالية على نطاق واسع.

- **الدراسة الثالثة:** سليمان بن بوزيد، **"استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي"** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، والتي هدفت إلى استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية وبناء نموذج قياسي للتنبؤ بتعّثرها المصرفي، مخاطر التعثر المصرفي وتحليل القوائم المالية في البنوك التجارية وقياس أداء هذه البنوك باستخدام معيار (CAMELS)، وكذا النمذجة القياسية لتأثير حجم القروض المصرفية المتعثرة على قيمة النتيجة الصافية للدورة فيها، وبناء نموذج قياسي للتنبؤ بالتعثر المصرفي بالاعتماد على أسلوب الانحدار اللوجيستي.

خلصت هذه الدراسة إلى أن قياس الأداء في البنوك التجارية يكتسي أهمية بالغة وذلك لخصوصية نشاطها ولضخامة الأموال التي تتعامل بها، كما أن البنوك التجارية تخضع بوجه عام لنطاق واسع من المخاطر في مسار عملياتها المصرفية حيث تؤثر بدرجة كبيرة القروض المصرفية المتعثرة على النتيجة الصافية للدورة، أما فيما يتعلق بالنموذج القياسي للتنبؤ وبعد اقتراح ثمانية عشر نسبة مالية على أسلوب الانحدار اللوجيستي أبقى برنامج (spss) على تسعة نسب مالية لاستخدامها التنبؤ بالتعثر المصرفي.

- **الدراسة الرابعة:** أمال زواغي، فريال زواغي، **"واقع الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بميلة–"**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، 2021، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تحقيق بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية ميلة لنسب جيدة في مؤشرات الشمول المالي مقارنة بالنسب المحققة على المستوى الوطني والعربي.

وقد توصلت الدراسة إلى ضعف مؤشرات الشمول المالي التي حققها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية ميلة والذي فاق الضعف المحقق في تلك المؤشرات على المستوى الوطني نتيجة طبيعة المنطقة من جهة وضعف الخدمات والمنتجات المقدمة من طرف البنك والتي تقتصر على خدمات جد تقليدية، ما يظهر فارقا كبيرا مع نسب مؤشرات الشمول المالي على المستوى العربي، وهو ما يتطلب من البنك والدولة على حد سواء وضع استراتيجيات وسياسات جادة لرفع نسب مؤشرات الشمول المالي.

ومن خلال ما تقدم فإن كل الدراسات السابقة المشار إليها اهتمت بالشمول المالي على المستوى الكلي، إلا أن هذه الدراسة جاءت لتسلط الضوء على الجانب الأخر للشمول المالي وهو المستوى الجزئي، وذلك من خلال التركيز على بنك واحد من البنوك العمومية الجزائية ألا وهو البنك الوطني الجزائري، كما أن الدراسات السابقة اهتمت بـ ربط الشمول المالي كمتغير مستقل بمتغيرات تابعة مختلفة، بينما عرجت دراستنا إلى ربط الشمول المالي كمتغير مستقل بالأداء المالي كمتغير تابع، كذلك هو الحال بالنسبة للمؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي فقد اعتمدنا على مؤشرات حديثة لم تتناولها الدراسات السابقة.

تاسعا: هيكل الدراسة

بغية الإلمام بجوانب الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة وصولا إلى الأهداف المرجوة ارتأينا تقسيم الدراسة إلى فصلين تسبقهما مقدمة وتليهما خاتمة حيث يحوي كل فصل مبحثين.

- **الفصل الأول:** تحت عنوان مفاهيم أساسية حول الشمول المالي وتقييم الأداء المالي، حيث حاولنا في هذا الفصل الإلمام بأهم المفاهيم الخاصة بكل من الشمول المالي وتقييم الأداء المالي تعريف وخصائص وأهداف...إلخ
- **الفصل الثاني:** تحت عنوان دور الشمول المالي في تحسين الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري BNA إذ حاولنا من خلاله التعريف بالبنك محل الدراسة، ثم تحليل مؤشرات أبعاد الشمول المالي ومؤشرات تقييم الأداء المالي الحديثة لهذا البنك وفي الأخير قمنا بتحليل العلاقة بينها.

عاشرا: صعوبات الدراسة

واجهت هذه الدراسة جملة من الصعوبات المتمثلة في:

- قلة الدراسات المتعلقة بالموضوع؛
- صعوبة الحصول على المعلومات المالية الخاصة بالبنك لسريتها التامة؛
- التأخر في نشر التقارير السنوية من قبل البنك.

الفصل الاول

مفاهيم أساسية حول الشمول المالي وتقييم الأداء المالي

تمهيد:

عرفت الصناعة المالية دورا تصاعديا في التطور التكنولوجي إثر الأزمة المالية 2008 من أجل إعادة تقييم النظام العالمي المالي ومعالجة مختلف الثغرات والنقائص، مما نتج عنه ابتكارات مالية جديدة من بينها الشمول المالي، حيث اهتمت بنوك العالم بهذا الابتكار من أجل تحسين وتقييم أدائها المالي ومواكبة التطورات الاقتصادية العالمية، لذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين نتناول فيهما ما يلي:

- **المبحث الأول**: مفاهيم أساسية حول الشمول المالي.
- **المبحث الثاني**: أساسيات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الشمول المالي

يمثل الشمول المالي في الوقت الراهن أداة أساسية لنهوض اقتصاديات الدول وتدعيم مؤسساتها المالية، الأمر الذي يجعلنا نسلط الضوء على هذا المصطلح ومتعلقاته الأساسية من ماهية واهمية وأهداف التي يسعى إلى تحقيقها وكذا أبعاده ومؤشرات قياسه.

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي

من خلال هذا المطلب سنتعرف على التعاريف المختلفة للشمول المالي، نشأته وتطوره وكذا الخصائص التي ميزته.

أولا: مفهوم الشمول المالي

تعددت مفاهيم الشمول المالي وفقا للهيئات والباحثين الذين تطرقوا له والتي يصب معظمها في نفس المضمون نذكر منها ما يلي:

- **تعريف الشمول المالي حسب منظمة التعاون الاقتصادي والشبكة الدولية للتثقيف المالي المنبثقة عنها**: الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية،[1] والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقول بالشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات المالية من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، والتي تضم التوعية والتثقيف المالي.[2]
- **تعريف الشمول المالي حسب البنك الدولي**: يعرف على أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم.[3]
- **تعريف الشمول المالي حسب البنك المركزي المصري**: هو إتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع سواءا كانت مؤسسات أم أفراد (جانب العرض) والعمل على تمكين

---

[1] نوري لعلاوي، عبد الرؤوف حماني، "**مساهمة الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي والوقاية من جائحة كورونا في الجزائر، البطاقة الذهبية لبريد الجزائر نموذجا**"، مجلة المشكاة في اقتصاد التنمية والقانون، المجلد 5، العدد 12، جامعة يحي فارس، المدية، 2020، ص47.

[2] مجلس محافظي المصارف المركزية، مؤسسات النقد العربي، "**متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**"، فريق العمل الإقليمي، صندوق النقد الدولي، 2015، ص1.

[3] مجموعة البنك الدولي، الشمول المال، عبر الموقع https://www.albankaldawli.org 2021/12/28على الساعة 10:40

فئات المجتمع من استخدام تلك الخدمات (جانب الطلب) وتقديمها بجودة مناسبة وبأسعار معقولة.[1]

- **تعريف الشمول المالي حسب بنك الجزائر**: هو إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين وخدمات التمويل، والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار منافسة وعادلة.[2]

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الشمول المالي هو "عملية يتم من خلالها اتاحة واستخدام الخدمات والمنتجات المالية وتقديمها بجودة مناسبة لمختلف فئات المجتمع من أجل تلبية احتياجاتهم".

ثانيا: نشأة وتطور الشمول المالي

ظهر مفهوم الشمول المالي لأول مرة سنة 1993م في دراسة ليشون وثرفت عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا تناول فيها أثر إغلاق أحد البنوك على وصول سكان المنطقة للخدمات المصرفية، وفي تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي سنة 1999م استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة[3].

حيث ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية سنة 2008م، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول فئات كافة المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، ذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة

[1] البنك المركزي المصري، الشمول المالي، النشرة التعريفية للعاملين بالقطاع المالي، 2021/12/28 على الساعة 11:00 عبر الموقع https:/www.Bank.obc.Com

[2] بنك الجزائر **brochure sur l'inclusion financier** عبر الموقع Bank-of-Alegria.dz 2021/12/28 على الساعة 10:25

[3] ضيف فضيل البشير، "**واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 6، عدد 1، الجزائر، 2020، ص474.

ومبتكرة بتكلفة منخفضة،[1] حيث تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي عام 2008م يضم 94 دولة من الدول النامية متمثلة في 119 مؤسسة تنقسم بين وزارات مالية وبنوك مركزية والذي يعمل على تطوير الأدوات المالية المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعلمية بين الدول الأعضاء.[2]

ثالثا: خصائص الشمول المالي

من أهم خصائص الشمول المالي ما يلي: [3]

- ✓ الأمان عند التعامل بالمنتجات المالية؛
- ✓ تكون المنتجات المالية بأسعار ميسورة ومعقولة؛
- ✓ جودة الخدمات والمنتجات المالية؛
- ✓ الاستجابة لأذواق وتفضيلات الجمهور المستهدفة من العملية التمويلية؛
- ✓ تقديم الخدمات المالية باستخدام طرق سهلة وبسيطة مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول.[4]

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي

أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والجهات الرقابية نظرا لأهميته في تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب:

أولا: أهمية الشمول المالي

تتجلى أهمية الشمول المالي في جملة من المحاور وهي:

أ-المحور الاقتصادي: يساهم في النمو الاقتصادي، حيث أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية التي أجرتها مجموعة البنك الدولي وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، إذ يسهم استخدام القنوات الإلكترونية في دفع المعونات الاجتماعية إلى تخفيض تكلفتها على الحكومة، كما يسهم توسيع انتشار استخدام الخدمات

[1] محمد بوطلاعة، وآخرون، " **واقع الشمول المالي وتحدياته: الأردن والجزائر نموذجا**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 4، العدد 2، المركز الجامعي عبد الحميد بو الصوف، ميلة، الجزائر، 2020، ص 145.

[2] عبد السلام بن شهلة، " **التحديات والفرص التي تواجه تحقيق الشمول المالي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2021، ص9.

[3] سميرة بولحبال، نجيب الله حاكمي، "**أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية**"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 6، العدد1، مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية، 2019، ص26.

[4] ضيف فضيل البشير، مرجع سابق، ص477.

المالية والوصول لها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي؛[1]

ب–المحور الاستراتيجي: حيث عمدت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من الأهداف الاستراتيجية القوية المتمثلة في كيفية المواءمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي وبين الأهداف الثلاثة التالية:

- ✓ **الحماية المالية للمستهلك:** تسعى الحماية المالية للمستهلك إلى خلق التوازن في العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية والمستهلكين، وضمان حصول العميل على معادلة عادلة وشفافة بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية؛[2]
- ✓ **الاستقرار المالي:** يلعب الشمول المالي دور هام في تدعيم الاستقرار المالي، حيث أن اعتماد الأمر في تعاملاتهم المالية للبنوك يزيد من حجم الودائع المتوفرة لدى البنوك مما يرفع من قدرة البنك على امتصاص الصدمات الخاصة في فترات الضغط، غير أنه في المقابل توسع البنك في القروض يجب ان يقترن برقابة مصرفية فعالة من أجل تدعيم الاستقرار في القطاع؛[3]
- ✓ **النزاهة المالية:** تشجع المعايير الدولية على أهمية النزاهة المالية، من خلال مكافحة غسيل الأموال وإذ تم التنفيذ الصحيح لهذه المعايير وفي إطار نزاهة مالية فإن ذلك يشمل فئة كبيرة من ذوي الدخول المنخفضة بالخدمات المالية الرسمية.[4]

ج–المحور الاجتماعي: وهو ما يتعلق بمساعدة العائلات على الادخار من أجل التقاعد أو حالات الطوارئ غير المتوقعة وتغطية الفئات المتكررة مثل الإيجار، كما أنه يمكن من تحسين الدخل ويزيد من المدخرات، وبالتالي توفير الفئات المحرومة من توفير ضروريات الحياة.[5]

---

[1] حدة بوتبينة، "**أبعاد الشمول المالي ودوره في تحقيق الميزة التنافسية** "، بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية، المؤتمر الدولي لسنة 2018، جامعة باتنة، الجزائر، ص8.

[2] صليحة فلاق، معمر حمدي، "**تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي**"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 4، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية، في ظل التحولات العالمية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2019، ص4.

[3] محمد طرشي، وآخرون، "**متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر**"، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 1، العدد 1، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، 2019، ص123.

[4] صليحة فلاق، مرجع سابق، ص4.

[5] محمد طرشي، مرجع سابق، ص122.

ثانيا: أهداف الشمول المالي

- ✓ تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛
- ✓ تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار والتوسع؛[1]
- ✓ تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل، بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين؛
- ✓ تعزيز حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية؛[2]
- ✓ دعم القطاع المصرفي من خلال تنويع الأصول المصرفية، وجذب المصارف لعملاء جدد وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة.[3]

المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

تعمل مجموعة البنك الدولي على توسيع دائرة الخدمات المالية والاستشارية لدمج من يتعاملون مع البنوك في كل أنحاء العالم، لهذا وضعت بالتعاون مع مؤسسة التحالف الدولي من أجل الشمول المالي والشراكة العالمية، بعض الأبعاد الدولية لقياس الشمول المالي وهي:[4]

- الوصول إلى الخدمات لمالية؛
- استخدام الخدمات الملية؛
- جودة الخدمات المالية.

أولا: الوصول إلى الخدمات المالية

يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية الى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة

---

[1] صورية شنبي، "**أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية**"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 4، العدد1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019، ص109.

[2] محمد بن موسى، "**واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي خلال فترة 2011–2017 مع التركيز على الجزائر**"، مخبر بحث الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الاعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، المجلد 13، العدد 3، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019، ص4.

[3] أحمد نوري حسن، نغم حسين النعمة، "**دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق**"، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 11، العدد 2، قسم الاقتصاد –إدارة المصارف، جامعة النهرين، بغداد، العراق، 2019، ص20.

[4] شافية شاوي، عمار ياسين، " **الشمول المالي في الجزائر: الوقع والمعيقات والحلول**"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العلمية، العدد 97، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2020، ص123.

لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية[1]، كما يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية، وتكمن مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط التالية[2]:

- ✓ عدد نقاط الوصول لكل 10000 من الأشخاص البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛
- ✓ عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع؛
- ✓ حسابات النقود الإكترونية؛
- ✓ مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛
- ✓ النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

ثانيا: استخدام الخدمات المالي

يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة[3]، وتكمن مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية في النقاط التالية:[4]

- ✓ عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛
- ✓ نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم؛
- ✓ نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛
- ✓ نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛
- ✓ نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية؛
- ✓ عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع؛

---

[1] صليحة فلاق، وآخرون، "تفعيل الصناعة المالية الاسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر"، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 1، جامعة شلف، الجزائر، 2021، ص282.

[2] أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، "**الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك**"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 4، العدد 2، 2021، جامعة الشلف، الجزائر، 651.

[3] حميد رسول، "**أسس ومتطلبات تعزيز الشمول المالي مع الاشارة إلى التجربة الاردنية**"، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 2، جامعة البويرة، الجزائر، 2019، ص216.

[4] زهراء أحمد النعيمي، بشار أحمد العراقي، "**الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية**"، مجلة جامعة جيهان-اربيل العلمية، العدد 2، جامعة الموصل، العراق، 2018، ص 107.

✓ عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض.

ثالثا: جودة الخدمات المالية:

إن بعد قياس الجودة للشمول المالي تعتبر من الأمور التي يصعب قياسها، لاختلافها من بلد لآخر بسبب وجود الكثير من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية[1]، وتكمن مؤشرات قياس بعد جودة الخدمات المالية في النقاط التالية:[2]

✓ **القدرة على تحمل التكاليف:** مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض؛

✓ **الشفافية:** يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، ويجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من أخطاء اللغة.

✓ **الراحة والسهولة:** يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية.

✓ **حماية المستهلك:** ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة.

✓ **التثقيف المالي:** ويقيس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.

✓ **المديونية أو السلوك المالي:** وهي سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.

✓ **العوائق الائتمانية:** الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.

---

[1] شاكر محمود، عبد الغفور السامرائي، "**دور المصارف الاسلامية في تحقيق أبعاد الاشتمال المالي في الاردن**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد والمصاف الاسلامية، جامعة آل البيت، الاردن، 2018، ص16.

[2] مرجع سبق ذكره، صورية شنبي، ص111.

المطلب الرابع: التحديات التي تعوق الشمول المالي في الدول العربية

يوجد عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية للدول والتي تعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية، ويتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي:

- ✓ عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفئة للاستعلام الائتماني والرهونات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين؛
- ✓ ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات؛[1]
- ✓ غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية حيث تسجل كمنظمات غير حكومية وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية اشرافية مستقلة؛[2]
- ✓ بطئ تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية وكذا أسواق السندات والصكوك، بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

[1] عبد الله عقون، بختة بطاهر، **"مداخلة بعنوان الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول"**، الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر، آلية لدعم التنمية المستدامة يومي 27 و28 نوفمبر 2018، المركز الجامعي لخميس مليانة، الجزائر، ص7.

[2] حنين محمد، بدر عجور، **"دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء: دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الاعمال، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2017، ص26.

المبحث الثاني: أساسيات تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية

تعتبر عملية تقييم الاداء المالي من المواضيع التي نالت اهتمام متزايد من الباحثين والمسيرين وخاصة في القطاع المصرفي فهي أحد المقومات الأساسية لعملية الرقابة البنكية.

إذ تكتسي أهمية بالغة باعتبارها أحد المؤشرات التي يعول بها في رسم وتحديد الاتجاه الصحيح للبنوك التجارية، وكذا معرفة الثغرات والنقائص الموجودة داخل البنك وهذا لتحقيق الأهداف المراد بلوغها.

المطلب الاول: مفهوم تقييم الأداء المالي

لابد أن يسبق تقييم الأداء المالي مفهوم آخر يكمن في معرفة الأداء المالي:

أولا: تعريف الأداء المالي

من أبرز التعريفات التي قدمت للأداء المالي ما يلي:

- **التعريف الأول**: يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق للأداء منظمات الأعمال حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف حيث أنه الدعم الاساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.[1]
- **التعريف الثاني**: قدرة الشركة على إدارة مواردها والتحكم فيها[2]
- **التعريف الثالث**: حيث عرف من خلال تسليط الضوء على العوامل التالية:[3]
  - ✓ العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
  - ✓ أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الاموال الخاصة؛
  - ✓ مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة؛
  - ✓ مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في نجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض من الأرباح.

---

[1] محمد محمود الخطيب، **"العوامل المؤثرة على الأداء المالي، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"**، دار حامد، الطبعة الأولى، 2010، عمان، الأردن، ص45.

[2] Didin faitihudin, mohamed mochklss, how measuring financial performance, article in international journal of civil engineering and technology, volume 9, issue 6, university of muhammadyahsurabya, Indonesia, june 2018, p 554.

[3] عبد الغني ددان، **"قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو ارساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكات المالية–حالة بورصتي الجزائر وباريس"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص35.

- **التعريف الرابع حسب السعيد فرحات:** مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية.[1]

في ضوء ما تقدم نستخلص أن الأداء المالي هو القدرة على تحقيق النتائج والأهداف المطلوبة من خلال الربط بين الموارد المتاحة بأقل تكاليف مالية.

ثانيا: تعريف تقيم الأداء المالي

تعدد مفاهيم تقييم الأداء المالي وفقا لجهات مختلفة:

- **التعريف الأول:** تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة.[2]
- **التعريف الثاني:** عبارة عن مراجعة لما تم إنجازه بالاعتماد على معايير العمل من واقع الخطط والأهداف الاستراتيجية.[3]
- **التعريف الثالث:** يعبر عن استقراء دلالات ومؤشرات المعلومات الرقابية واتخاذ القرارات السليمة وذلك بقياس النتائج المحققة في ضوء معايير محددة.[4]
- **التعريف الرابع:** عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها للوقوف على الحالة المالية للبنك وتحديد الكيفية التي أدبرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة.[5]

من هنا نستنتج أن تقييم الأداء المالي هو مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يتخذها جهاز الإدارة لمطابقة النتائج الفعلية المحققة بما تم التخطيط له سابقا وفق معايير محددة.

---

[1] عبد الوهاب ددان، رشيد حفصي، "**تحليل الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العالمي التمييزي للفترة 2006-2011**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، غرداية، الجزائر، 2014، ص24.

[2] جليلة بن خروف، "**دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009، ص 77.

[3] مشعل جهز المطيري، "**تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2001، ص 11.

[4] العطرة دغنوش، "**استخدام شبكة الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص164، بتصرف

[5] فاطمة الزهراء مزوزي، "**رأس المال الفكري وأثره على أداء البنوك**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في مالية ومراقبة، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2016، ص66.

ثالثا: الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

لقد تعددت الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي للبنوك إذ يمكن تبيان هذه الجهات في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

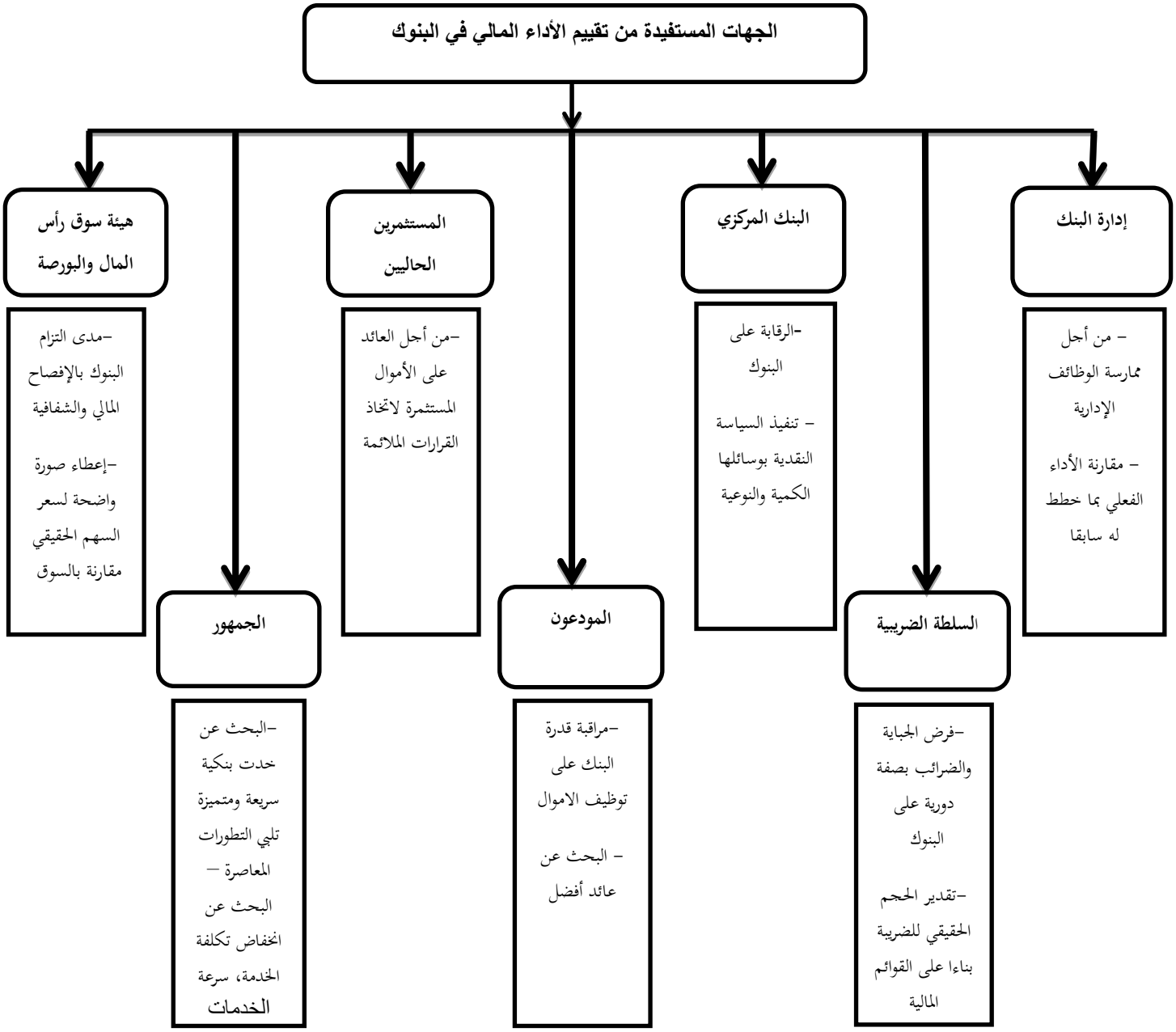

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام مؤشرات مالية –دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين– ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص ص 21،22.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي

يمثل تقييم الأداء المالي الإجراءات والسياسات التي تتخذها الإدارة البنكية للوصول إلى الأهداف المرسومة:

أولا: أهمية تقييم الأداء المالي

تنبع أهمية تقييم الأداء المالي من أهمية البنوك ودورها في التنمية الاقتصادية، فهي تعمل كأوعية تتجمع فيها مدخرات الأفراد والمؤسسات ليتم ضخها في شكل قروض واستثمارات[1]، لذا فإن تقييم الأداء المالي يبرز الوضع المالي للبنوك والمساعدة في عملية اتخاذ القرارات[2]، كما يعمل على اكتشاف الانحرافات وأسبابها واتخاذ إجراءات تصحيحية منعا لتكرارها وتكمن أهميته في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته نحو الأفضل أو الأسوأ عن طريق مقارنة الأداء الفعلي زمنيا في البنك من مدة إلى أخرى[3]. وهذا من خلال مدى تحقيق البنك للأهداف التي وضعتها الإدارة العليا وحملة الأسهم.[4]

ثانيا: أهداف تقييم الأداء المالي

لتقييم الأداء المالي جملة من الأهداف يمكن عرضها كما يلي:[5]

- متابعة تنفيذ أهداف البنوك التجارية المحددة مسبقا ويتطلب ذلك متابعتها كما ونوعا وضمن الخطة المرسومة والمدة المحددة لها؛
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط البنوك التجارية وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها بهدف ايجاد الحلول اللازمة؛

---

[1] سليمان بن بوزيد، **"استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص22.

[2] الطيب بولحية، عمر بوجمعة، **"تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية–دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الاسلامية للفترة 2009–2013"**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 14، الجزائر، 2016، ص3.

[3] نادية سعودي، **"مدى استخدام الاساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية "**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في بنوك مالية ومحاسبة (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018، ص24،25.

[4] وهيبة رمضان، محمد حسين، **"أثر استراتيجية التمييز في الأداء المالي للمصارف التجارية جودة الخدمات المصرفية كمتغير وسيط"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة في نظم المعلومات الادارية (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2015، ص102.

[5] نصر محمود، مزنان فهد، **"أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"**، الطبعة الأولى، 2009، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 30،31، بتصرف.

- بيان مدى قدرة البنك التجاري وكفاءته على إدارة موارده المتاحة وتحقيق أقصى عائد بأقل تكلفة؛
- تحديد مسؤولية الأقسام والفروع المختلفة في البنوك التجارية على مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي؛ يمارسه البنك وذلك من خلال قياس إنجازات كل قسم أو فرع وبالتالي خلق نوع من المنافسة بينهما مما يؤدي إلى رفع مستوى الأداء البنك؛
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة عن نتائج تقييم أداء البنك التجاري لأجهزة الرقابة من أجل تسهيل عملها ومتابعة نشاطات البنك؛
- تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء البنوك التجارية تساعد على وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته.

المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء المالي ومؤشراته

تعتمد عملية تقييم الأداء المالي على عدة مراحل فنجاح هذه الأخيرة يعتمد بدرجة كبيرة على الإتباع الصحيح والسليم لمراحلها والاختبار الدقيق والمضبوط لمؤشراتها.

أولا: مراحل تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي بأربع مراحل أساسية تكمن في[1]:

- **مرحلة التخطيط**: يتم إعداد الميزانيات والقوائم التقديرية، أدوات التقييم، تحديد المراكز المسؤولة عن هذه العملية، الأهداف المستقبلية المتوقع.

من الأدوات المستخدمة:

- ✓ مؤشرات تقييم الأداء المالي: مؤشر الربحية، التسويق المحلي، التسويق الخارجي...؛
- ✓ قوائم الدخل، الميزانيات العمومية والتكاليف المعيارية؛
- ✓ وسائل التحليل المالي (النسب المالية.

- **مرحلة مقارنة النتائج**: بعد انتهاء الفترة الزمنية التي تغطيها الخطة الموضوعية في مرحلة التخطيط تتم مقارنتها مع النتائج وذلك بمقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط.
- **مرحلة تحديد الانحرافات وتفسيرها**: معرفة الفروق والانحرافات بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع ومعرفة الأسباب التي أدت إلى حدوثها.

[1] سنان زهير محمد جميل، سوسن أحمد سعيد، "**تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار**"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 85، العدد 29، جامعة موصل، العراق، 2006، ص118.

- **مرحلة التعامل مع الانحرافات ومعالجتها:** تعد آخر مرحلة من مراحل عملية تقييم الأداء المالي إذ تتم معالجة هذه الانحرافات لتفاديها مستقبلا.

ثانيا: مؤشرات تقييم الأداء المالي

إن عملية تقييم الاداء المالي تنعكس في صورة مجموعة من المؤشرات التي تقيس مدى نجاح البنوك وتطورها. حيث تصبح هذه المؤشرات بمثابة معايير يمكن بواسطتها تقدير مدى قيامها بتحقيق الأهداف[1]، إذ يمكن حصر هذه المؤشرات في:

أ. **نسب تحليل السيولة:** تقيس القدرة على أداء الالتزامات قصيرة الأجل[2] ويعتمد ذلك على عاملين أساسين:

- ✓ المدة اللازمة لتحويل أصل إلى نقد
- ✓ المخاطر المترتبة على فقدان جزء من قيمة الأصل

وأهم المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس قدرة البنك في سداد التزاماته قصيرة الأجل[3].

- **نسبة التداول:** تعتبر من المؤشرات التقليدية في التحليل المالي، تبين مدى إمكان الوفاء بالقروض قصيرة الأجل وإمكانية تحويلها إلى نقدية في مدة زمنية متفقة مع آجال القروض، تعطى بالعلاقة التالية:

نسبة التداول= (الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة)

ويرى خبراء التحليل المالي أن الأصول المتداولة تكون ضعف الخصوم المتداولة لحماية الدائنين.

- **نسبة السيولة السريعة:** تعبر عن قدرة البنك على سداد التزاماته باستخدام الأصول سهلة التحويل إلى نقدية والتي تعطى بالعلاقة التالية[4]:

نسبة السيولة السريعة= (الأصول المتداولة – المخزون) / مجموع الخصوم المتداولة

[1] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، **"الإدارة المالية–مدخل القيمة واتخاذ القرار"**، المكتب الجامعي الحديث، 2008، ص58.

[2] عبد الغفار حنفي، **"تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى"**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 52-54.

[3] محمد سعيد عبد الهادي، **"الإدارة المالية–الاستثمار والتمويل–التحليل المالي–الأسواق المالية الدولية"**، دار الحامد، الطبعة الأولى، 2008، دبي، ص 157-158.

[4] المرجع نفسه، ص 158.

- **نسبة النقدية:** هي مؤشر يقيس القدرة على أداء الالتزامات

نسبة النقدية= (مجموع النقدية / مجموع الخصوم المتداولة)

ب. نسب تحليل الربحية: يعبر هذا المؤشر عن القيمة النهائية لصافي الإيرادات المستقبلية[1] أو الربح الاقتصادي الذي يحقق من الأموال المستثمرة ومن أهم مؤشراته ما يلي[2]:

- **معدل العائد على حقوق الملكية:** يعبر عن مدى كفاءة البنك في استخدام أمواله ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية= (صافي الأرباح بعد الضريبة / حقوق الملكية)

- **نسبة هامش الربح:** وهي نسبة تقيس العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات للبنك

نسبة هامش الربح= (هامش الربح / إجمالي الموجودات)

- **معدل العائد على الودائع:** يبين مدى كفاءة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي يحصل عليها، ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل العائد على الودائع= (صافي الأرباح بعد الضرائب / إجمالي الودائع)

ج. **نسب تحليل النشاط[3]:** تعمل هذه المجموعة على قياس مدى كفاءة إدارة البنك في توزيع موارده المالية واستخدام أصوله لتحقيق أكبر حجم من الأرباح ومن بين مؤشراته نجد:

- **معدل دوران إجمالي الأصول:** يقيس كفاءة الإدارة البنكية في إدارة إجمالي الموجودات ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل إجمالي الأصول= ((الإستثمار + القروض) × صافي المبيعات) / إجمالي الأصول

---

[1] Jose Roberte F.savoia and 3 authers, **"modified profitability index and internal rate of retun"**, journal of international business and economics, Vol 4, No 2, university of sao Paulo bresil, December,2016, p 15.

[2] نصر محمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص ص 58-60.

[3] وسام رمضان الشنطي، **"دور محاسبة الموارد البشرية في رفع كفاءة الأداء المالي: دراسة ميدانية تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2026، ص ص 54-82.

- **معدل توظيف الموارد:** يقيس توظيف الأموال في البنك ويحسب بالعلاقة التالية:

معدل توظيف الموارد= (الإستثمارات / حقوق الملكية + الودائع)

د. **نسب تحليل المديونية**[1]: تتولى هذه النسبة تسليط الضوء على قدرة البنك عن سداد كافة ديونه سواء قصيرة الأجل أم طويلة الأجل من خلال الأصول التي بحوزته سواء كانت أصول متداولة أو ثابتة، ومن أهم مؤشراته ما يلي:

- **نسبة الدين إلى حقوق الملكية:** تبين حجم التغطية الذي توفره حقوق الملكية للدائنين ونعطى بالعلاقة التالية[2]:

نسبة الدين إلى حقوق الملكية: (إجمالي ديون البنك / مبلغ الأسهم ومطلوبات حقوق الملكية)

- **نسبة الدين إلى إجمالي الأصول**[3]: مدى مساهمة الديون في تمويل أصول البنك

نسبة الدين إلى إجمالي الأصول= (إجمالي الديون / إجمالي الأصول)

- **معدل تغطية الفوائد:** تعمل على قياس مدى قدرة البنك على سداد ديونه من أرباحه السنوية وتعطى بالعلاقة التالية:

معدل تغطية الفوائد= (صافي الربح قبل الضرائب / مصروف الفوائد)

هـ. **نسب تحليل السوق:** هي مجموعة النسب التي توضح علاقة السهم مع الأرباح والتدفقات النقدية والقيمة الدفترية للسهم وكذلك تعطي صورة عن وضعية البنك[4] ومن مؤشراته:

- **عائد السهم:** يقصد بيه ربحية السهم وهي نسبة تشير إلى حجم الربح الذي حصل عليه المستثمر أو المساهمين، يمكن صياغتها على النحو التالي[5]:

عائد السهم= (صافي الربح / عدد الأسهم)

---

[1] المرجع نفسه، ص 85.

[2] National Accounts of OECD Countries, "Debt to equity ratio in financial corporsations", Financial Balance Sheets, OECD Publishing, Paris, p 110.

[3] وسام رمضان الشنطي، مرجع سابق، ص 83-84.

[4] المرجع نفسه، ص 87.

[5] Pepie diptyana and 2 others, "the influence of profitability ratio market ratio and solvency ratio on the share price of companies listed on LQ 45 Index the Indonesian accounting review", Vol 6, No 1, July 2016, Indonesia, p. 56-57.

- **القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية:** نسبة تقييم سعر السهم في السوق بما هو موجود عليه في الدفاتر والذي يحسب بالعلاقة التالية:

القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية= (سعر السهم السوقي / سعر السهم الدفتري)

تعتبر كل من النسب الخمسة السابقة مؤشرات تقليدية للتحليل المالي لكن بفضل التطورات المستمرة في هذا المجال ظهرت مؤشرات حديثة نسبيا وهي القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة.

القيمة الاقتصادية المضافة: تعتبر مقياس للقيمة، تحسب ثروة المساهمين وتستخدم على نطاق واسع من قبل الإدارات لاتخاذ القرارات[1]، كونها وسيلة تبين الأداء الاقتصادي الحقيقي للبنوك واستراتيجية لتوليد الأرباح[2]، ويتم قياسها وفق العلاقة التالية[3]:

القيمة الإقتصادية المضافة= (صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة – تكلفة رأس المال) × المبلغ المستثمر

بما أن الصيغة مبنية على الطرح فإن النتيجة المحصل عليها ستكون إما موجبة أو سالبة وأحيانا معدومة.

- **القيمة الاقتصادية المضافة الموجبة:** صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة أكبر من التكلفة وبالتالي ستكون زيادة في أموال المساهمين من خلال رفع القيمة السوقية للبنك.
- **القيمة الاقتصادية المضافة السالبة:** صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة أصغر من التكلفة وبالتالي سيكون هناك تأثير بالنقصان على أموال المساهمين[4].

القيمة السوقية المضافة: أداة استثمارية تمثل الفرق بين القيمة السوقية للبنك وقيمتها الدفترية، فإذا كانت القيمة السوقية أكبر من قيمة رأس المال فهذا يعني أن البنك يخلق قيمة لحملة الأسهم[5] ويتم حسابها بطريقتين:

---

[1] Shrikant Krupasindhu panigrahi, "economic value added and tradional accounting measures for shareholder's wealth creation", Asian journal of accounting and governance, December 2017, p 128.

[2] محمد ابراهيم عبد الرحيم، **"اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي"**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2008، ص236.

[3] Anna kijewska, "causal analysis of determinants influencing the economic value added", journal of economics and management, Vol 26, No 4, Poland, 2016, p 56.

[4] سليمان بن بوزيد، مرجع سابق، ص 34.

[5] عماد عبد الحسين دلول، محمد فوزي مهدي، **"تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات خلق القيمة: دراسة حالة لعينة من المصارف العراقية "**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 23، العدد 99، قسم الادارة والاقتصاد، العراق، 2016، ص 471.

- **الطريقة الأولى**[1]:

القيمة السوقية المضافة= (القيمة السوقية للشركة – رأس المال المستثمر)

- **الطريقة الثانية**[2]:

القيمة السوقية المضافة= ((القيمة الاقتصادية المضافة) /(1+تكلفة رأس المال)[1]) + ((القيمة الاقتصادية المضافة)/(1+تكلفة رأس المال)[2])+ ...

المطلب الرابع: مزايا وصعوبات تقييم الأداء المالي

خصص هذا المطلب لعرض مزايا عملية تقييم الأداء المالي وكذا الصعوبات التي تواجهه.

أولا: مزايا تقييم الأداء المالي

لكي يحقق نظام تقييم الأداء المالي أهدافه لا بد أن تتوفر فيه جملة من المزايا وتتمثل في[3]:

- **الاستمرارية:** يتم التقييم المالي بصفة مستمرة ومتكررة في إطار إرشادات وتوجيهات؛
- **المرونة:** لابد أن يتم التقييم المالي بالمرونة وذلك حتى يتسنى للمقيم توجيه مختلف الاجراءات حسب الوضع المالي؛
- **التطوير:** يدفع بالإدارة المالية إلى تحسين أداءها المالي؛
- **الاقتصاد:** وهذا من أجل تقليل تكلفة التقييم؛
- **التطبيق:** كفاءة التنفيذ وتسيير عملية تقييم الأداء المالي؛
- **القبول:** أن يحضى بالقبول العام من كافة المستخدمين نتيجة مصداقيته وصلاحيته.

---

[1] Habilullah nokhaei and 2 others, "market added and traditional accounting citeria which measure is a best predictor of stock return in malaysian companies", Iranian journal of manajement studies, Vol 9, issue 2, birjand, iran 2015 p 439.

[2] عدنان تايه النعيمي، أرشد فواد التميمي، **"التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة"**، دار اليازوري العلمية، عمان، الاردن، 2008، ص 148.

[3] حمزة العرابي، نبيلة قدور، **"المقارنة المرجعية كآلية حديثة لتقييم وتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية: دراسة مقارنة بين مجمع صيدال ومؤسسة حكمة للأدوية"**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 5، العدد 2، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، البويرة، الجزائر، 2018، ص 189.

ثانيا: صعوبات تقييم الأداء المالي

تواجه عملية تقييم الأداء المالي العديد من الصعوبات التي تحول بينها وبين تقييم الأداء المالي الدقيق وتتمثل عموما في[1]:

- صعوبة تحديد نموذج متكامل واضح على درجة من الدقة والموضوعية؛
- صعوبة تحديد المتغيرات المرغوب قياسها والربط بين مختلف العلاقات؛
- صعوبة تحديد بداية عمليات التشخيص؛
- النقص في الإطارات والكوادر البشرية المؤهلة علميا وعمليا لتقييم الأداء المالي

[1] نبيلة قدور، **"تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام آلية المقارنة المرجعية: دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في مالية ومحاسبة، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2019، ص 28.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم استعراضه في ثنايا هذا الفصل نخلص إلى وضع النقاط التالية:

- الشمول المالي عملية يتم من خلالها اتاحة واستخدام الخدمات والمنتجات المالية وتقديمها بجودة مناسبة لمختلف فئات المجتمع من أجل تلبية احتياجاتهم.
- ظهر الشمول المالي لأول مرة سنة 1993م، استخدم سنة 1999م وازداد الاهتمام الدولي به أعقاب الأزمة المالية العالمية سنة 2008م.
- تتمثل الأبعاد الدولية لقياس الشمول المالي في وصول الخدامات المالية، استخدام الخدمات المالية وجودة الخدمات المالية.
- تقييم الأداء المالي هو مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يتخذها جهاز الإدارة لمطابقة النتائج الفعلية المحققة بما تم التخطيط له سابقا وفق معايير محددة.
- تتمثل مؤشرات تقييم الأداء المالي في مؤشرات تقليدية والتي هي نسب تحليل السيولة، الربحية، النشاط، المديونية، وتحليل نسب السوق، ومؤشرات حديثة نسبيا والتي هي القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة.

الفصل الثاني

دور الشمول المالي في تحسين الأداء المالي للبنك الوطني الجزائريBNA

تمهيد:

تعد مجموعة البنك الدولي أول من وضع حجر الأساس لقاعدة بيانات الشمول المالي العالمي Global Findex عبر دراسات مسحية عالمية على فترات مختلفة تهدف للحصول على بيانات شاملة ونظرة مستقبلية أكثر موضوعية تساعد على تعميم الخدمات المالية وتحسين مستويات الشمول للمؤسسات البنكية في الدول قصد زيادة أداءها المالي، بناء على ذلك سنتناول في هذا الفصل دور الشمول المالي في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية بإسقاط ذلك على البنك الوطني الجزائري باعتباره أحد أهم البنوك التجارية في الجزائر، من خلال دراسة العلاقة بين كل من مؤشرات الشمول المالي والأداء المالي ومقارنته مع قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي، وعلى هذا الأساس قسمنا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: تحليل مؤشرات الشمول المالي للبنك الوطني الجزائري BNA

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لدور الشمول المالي في تحسين الأداء المالي لبنك BNA

المبحث الأول: تحليل مؤشرات الشمول المالي للبنك الوطني الجزائري BNA

إن دراسة الشمول المالي على المستوى الكلي يستلزم دراسة كل البنوك في الجزائر والمتمثلة في عشرين بنك بوزن نسبي 100% ولاستعراض واقع الشمول المالي على المستوى الجزئي في الجزائر سيتم التطرق إلى قياس وتحليل هذا المتغير باختيار أحد البنوك الجزائرية ألا وهو البنك الوطني الجزائري باعتباره يمثل جزء من أصل عشرين بنك بوزن نسبي 5% وذلك خلال الفترة 2014-2020، إذ يتم تقديم لمحة عن البنك المدروس إضافة إلى قياس وتحليل مؤشرات مختارة بناء على تقاريره السنوية.

المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA

يهتم هذا المطلب بتقديم لمحة عن البنك الوطني الجزائري مع عرض الهيكل التنظيمي له.

أولا: التعريف بالبنك الوطني الجزائري

يُعد البنك الوطني الجزائري أول بنك تجاري وطني، أنشئ بتاريخ 13 جوان 1966م حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية إلى جانب تخصصه في تمويل القطاع الزراعي.

تمت هيكلته سنة 1982 وانبثق عنه بنك الفلاحة والتنمية الريفية مهمته الأولى والاساسية التكفل بالتمويل والتطوير الفلاحي، في شهر جوان 2018 تم رفع رأسماله من 41 مليار دينار جزائري إلى 150 مليار دينار جزائري، لا تزال شبكته تتوسع باستمرار إذ وضع تحت تصرف زبائنه 218 وكالة تجارية موزعة عبر كافة التراب الوطني، تشرف عليها 20 مديرية جهوية.

كما يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه بطاقات بنكية تسهل عليهم القيام بعملياتهم البنكية اليومية المتنوعة عن طريق 100 شباك و151 موزع آلي للأوراق النقدية على مستوى مختلف الوكالات، وهذا من خلال تقديم كافة الخدمات المالية لزبائنه[1].

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

يشرف على البنك الوطني الجزائري BNA مديرا عاما يترأس مديريتين هما مديرية المطابقة ومديرية التدقيق الخارجي وكذا المفتشية والأمانة العامة، كما يتضمن 11 قِسمًا كل واحد منها يختص في وظيفة معينة إذ يظهر هيكله في الشكل التالي:

[1] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz يوم الإطلاع 10-03-2022 تاريخ الإطلاع 20:40.

الشكل رقم (2): هيكل البنك الوطني الجزائري

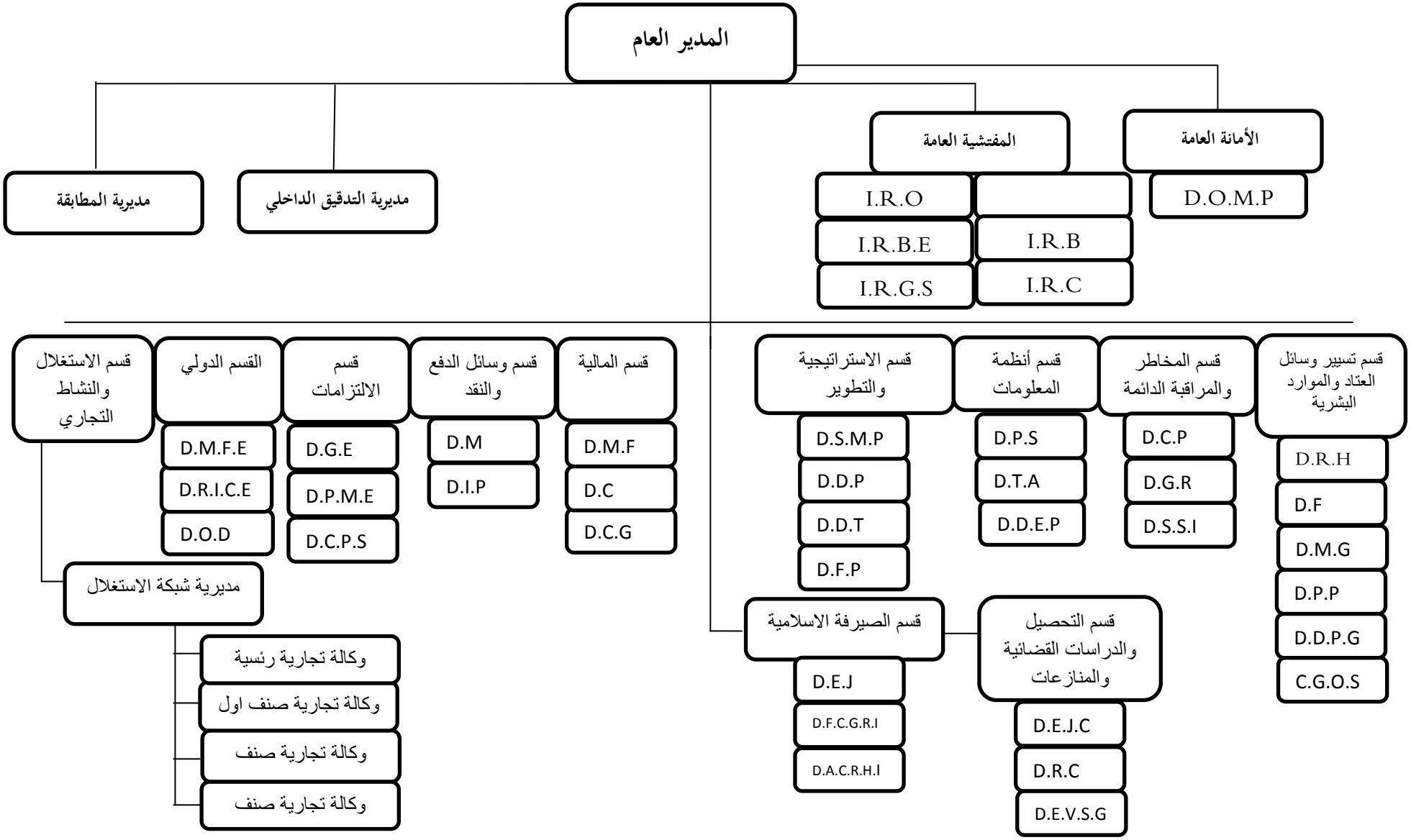

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz لسنة 2016

ثالثا: نشاطات البنك الوطني الجزائري وأهدافه

أ. نشاطات البنك الوطني الجزائري

يقوم البنك الوطني الجزائري بعدة مهام ونشاطات أهمها: [1]

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص، كما أن البنك يسمح بالتسديد إما نقدا أو لأجل أي عند حلول أجل الاستحقاق؛
- استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيك والمتعلقة بعملية التوطين والتحصيل ورسالة القرض وجميع عمليات البنك؛
- يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة؛
- يقوم بجمع العمليات المتعلقة بالاكتتاب، الخصم؛ شراء الأوراق التجارية، الوصولات، الدفعات، المبالغ المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركاء العموميين والالتزام عند حلول موعد الاستحقاق والذي يحول إلى أمر ناتج عن العمليات الصناعية، الزراعية، التجارية أو المالية؛
- اكتتاب جزئي أو كلي سواء بضمان أو بدونه ناتج عن تحقيق نهاية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون التي دفعها مباشرة من طرف المدين.

ب. أهداف البنك الوطني الجزائري

للبنك الوطني الجزائري جملة من الأهداف أهمها ما يلي:[2]

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية؛
- إدخال تقنيات وسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية؛
- ترقية العمليات المصرفية المختلفة كمنح القروض وجذب الودائع...إلخ؛
- احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي؛
- لعب دور فعال في أحداث التنمية الاقتصادية.

[1] القانون الداخلي للبنك الوطني الجزائري.

[2] المرجع نفسه.

المطلب الثاني: تحليل بُعد الوصول إلى الخدمات المالية في البنك الوطني الجزائري

يتضمن هذا البُعد وصول الخدمة المالية لأكبر عدد من العملاء بناء على مجموعة من المؤشرات التي تضمن القرب من نطاق الخدمات المالية البنكية وكثافتها، إذ يتم التطرق إلى هذا البُعد من خلال مؤشر عدد الفروع لكل 10000 من البالغين وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم^2.

أولا: مؤشر عدد الفروع

من خلال هذا المؤشر سنستعرض النسبة المئوية لعدد الفروع لكل 10000 من الأشخاص البالغين للبنك الوطني الجزائري للفترة (2014-2020) وهذا بالاعتماد على مؤشر الشمول المالي العالمي.

الجدول رقم (01): النسبة المئوية لعدد الفروع لكل 10000 من البالغين

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الفروع	209	210	211	214	214	216	218
عدد الاشخاص البالغين	28004000	28448000	28882000	29314000	29749000	29922000	30345000
عدد الفروع اللازمة	2800,4	2844,8	2888,2	2931,4	2974,9	2992,2	3034,5
نسبة عدد الفروع	**7,463%**	**7,382%**	**7,306%**	**7,300%**	**7,194%**	**7,219%**	**7,184%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصاء؛
- التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة 2014-2020

يتبين من الجدول أعلاه أن عدد الفروع في تزايد بطيء مقارنة مع عدد الأشخاص البالغين حيث يصل خلال سنة 2020 إلى 218 فرع بنسبة تغطية تقدر بـ 7,184%، أي ما يقابل فرع واحد لكل 139197 شخص، في هذه الحالة لا يزال هذا المؤشر بعيدا جدا عن الشمول المالي العالمي والمحدد بـ فرع واحد لكل 10000 شخص.

ثانيا: مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي

يدرس هذا المؤشر النسبة المئوية لعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم^2 والخاصة بالبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2014-2020) بالاعتماد على مؤشر الشمول المالي العالمي، والجدول الآتي بين ذلك:

الجدول رقم (02): النسبة المئوية لعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم^2

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد أجهزة الصراف الألي	84	90	92	95	97	98	100
مساحة الجزائر	2381741						
عدد أجهزة الصراف الآلي اللازمة	2381,741						
نسبة أجهزة الصراف الآلي	3,527%	3,779%	3,863%	3,989%	4,073%	4,115%	4,199%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصاء؛
- التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة 2014-2020

يتضح من الجدول أعلاه أن عدد أجهزة الصراف الآلي يتزايد بوتيرة منخفضة طيلة فترة (2014- 2020) حيث بلغ عدده 84 صراف سنة 2014 وهو ما يمثل 3,527% إلى أن وصل سنة 2020 إلى 100 صراف أي بنسبة 4,199%، رغم هذه الزيادة إلا أنه لم يصل للعدد الذي ينبغي أن يكون عليه وهو 2381,741 صراف وهذا بالنسبة للمساحة الكلية للجزائر أما بالنسبة لكل 1000 كلم^2 فقد بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي إلى ما بين 0,084 و0,1 صراف وهذا لا يوافق المعيار العالمي للشمول المالي والذي هو توافر جهاز صراف ألي واحد لكل 1000 كلم^2 وبالتالي البنك الوطني الجزائري لم يستطع تحقيق الشمول المالي بإستخدام هذا المؤشر وذلك راجع إلى:

- ✓ العطل الذي يحدث أثناء السحب؛
- ✓ عدم توفر أجهزة الصراف الآلي بحجم كافي.

المطلب الثالث: تحليل بُعد استخدام الخدمات المالية في البنك الوطني الجزائري

يشير بُعد استخدام الخدمة المالية إلى قدرة البنك على استخدام كافة الخدمات البنكية ومدى كفاءة وفعالية البنك في تشجيع العملاء عليها بالاعتماد على العديد من المؤشرات، وسيتم تحليل هذا البُعد من خلال مؤشرين رئيسيين لتعزيز الشمول المالي هما:

- نسبة البالغين الذين لديهم حساب زبائن؛
- ملكية بطاقة بنكية.

أولا: مؤشر البالغين الذين لديهم حساب زبائن

يمثل هذا المؤشر نسبة البالغين (فوق 15 سنة) الذين لديهم حساب زبائن للبنك قيد الدراسة، والجدول الموالي يبين تطور هذا المؤشر في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2014-2020:

الجدول رقم (03): نسبة البالغين الذين لديهم حساب في البنك

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حساب الزبائن	2406796	2513197	2593529	2672056	2780481	2888826	2944174
عدد الاشخاص البالغين	28004000	28448000	28882000	29314000	29749000	29922000	30345000
نسبة البالغين الذين لديهم حساب زبائن	8,594%	8,834%	8,980%	9,115%	9,346%	9,655%	9,702%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للأشخاص؛
- التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة 2014-2020

يتضح من خلال الجدول رقم (04) أن نسبة البالغين الذين لديهم حساب في البنك قيد الدراسة لاتزال في مراحلها الأولى إذ بلغ عدد الحسابات إلى غاية سنة 2020 ما يعادل 2944174 أي ما يمثل بنسبة 9,702% وهي نسبة ضعيفة إذا ما تمت مقارنتها بملكية حساب في مؤسسة مالية رسمية على مستوى الجزائر والتي قدرت بـ 43% سنة 2017 وهذا راجع إلى:

- ✓ عدم وجود دخل مرتفع مع الارتفاع المتزايد للأسعار؛
- ✓ التكلفة وبعد المسافة؛
- ✓ انعدام الثقة في النظام المالي؛
- ✓ أسباب دينية.

ثانيا: مؤشر ملكية بطاقة بنكية

يعرض هذا المؤشر النسبة المئوية لملكية بطاقة بنكية بناءا على عدد حسابات الزبائن في البنك الوطني الجزائري قيد الدراسة خلال الفترة (2014- 2020).

الجدول رقم (04): نسب ملكية البطاقات البنكية

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ملكية بطاقة بنكية	_	_	_	214643	234122	248832	278315
عدد حسابات الزبائن	2406796	2513197	2593529	2672056	2780481	2888826	2944174
نسبة الأشخاص المالكين للبطاقة البنكية	**0**	**0**	**0**	**8,033%**	**8,420%**	**8,614%**	**9,453%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك الوطني الجزائري للفترة 2014-2020

من خلال الجدول يتبين أنه في السنوات الأولى من فترة الدراسة (2014-2016) لم يكن هناك زبائن حاملين للبطاقة البنكية كونها حديثة النشأة في البنك إذ بدأ استخدامها سنة 2017 بمعدل 8,033%، أي ما يقابل 214643 بطاقة، ليرتفع هذا المعدل إلى 9,453% سنة 2020 أي ما يقارب 278315 بطاقة، وهذا ما يفسر أن نسبة كبيرة من الزبائن المالكين لحساب في البنك غير مزودين بالبطاقة البنكية مما يؤدي إلى تراجع مستوى الشمول المالي للبنك ويرجع ذلك إلى:

- ✓ تخوف العملاء من أساليب النظام المالي الحديث؛
- ✓ عدم وجود أجهزة كافية.

المطلب الرابع: تحليل جودة الخدمات المالية في البنك الوطني الجزائري

يتوقف هذا البعد على كفاءة وسهولة الحصول على الخدمة المالية بناءا على احتياجات العميل، وسيتم دراسة هذا المؤشر من خلال متوسط الرسوم لإدارة حساب جاري ومؤشر الاشتراك في خدمة الدفع عن بعد بناءا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري.

أولا: مؤشر متوسط الرسوم السنوية لإدارة حساب جاري

يقيس هذا المؤشر متوسط الرسوم السنوية الواجب دفعها من قبل العملاء لإدارة حسابهم الجاري، والجدول التالي يبين تطور هذا المؤشر والرسوم التي يقيسها في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2014-2020):

الجدول رقم (05): متوسط الرسوم السنوية لإدارة حساب جاري

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
رسوم مطبقة على الاعمال التجارية	2500دج/ سنة						
رسوم مطبقة على المهنيين	200دج/ سنة						
رسوم مطبقة على الافراد	200دج/ سنة						
متوسط الرسوم السنوية بـ دج	**966,6666667**						

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة 2014-2020

يتضح من خلال هذا المؤشر أن متوسط الرسوم السنوية لإدارة حساب جاري بقي ثابتاً طوال فترة الدراسة (2014-2020)، حيث يقدر متوسطها حوالي 1000 دينار جزائري، إذ يعتبر هذا المؤشر لا بأس به لتعزيز الشمول المالي في البنك مقارنة مع السنوات ما قبل 2014 أين كان متوسطه يقدر بـ 10000 دينار جزائري.

ثانيا: مؤشر الاشتراك في خدمة الدفع عن بُعد

يدرس هذا المؤشر عدد العملاء الذين يستخدمون بطاقتهم البنكية قصد تسهيل التزاماتهم، والجدول التالي يبين تطور هذا المؤشر في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2014-2020):

الجدول رقم (06): مؤشر الاشتراك في خدمة الدفع عن بُعد

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الزبائن المشتركين في خدمة الدفع عن بعد	_	_	_	33545	41158	58758	45428
عدد حسابات الزبائن	_	_	_	214643	234122	248832	278315
نسبة المشتركين في خدمة الدفع عن بعد	**0**	**0**	**0**	**15,628%**	**17,580%**	**23,614%**	**16,323%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة 2014-2020

من خلال الجدول يتضح أنه لم يكن للبنك هذه الخدمة وذلك راجع لعدم وجود أشخاص مالكين للبطاقات البنكية خلال فترة (2014-2016) حيث كانت 2017 أول سنة سجل فيها زبائن مشتركين في خدمة الدفع عن بعد والتي بلغ فيها 33545 زبون وهو ما يمثل بنسبة 15,628% إذ بقي الاشتراك في هذه الخدمة في تذبذب مستمر بين الارتفاع والانخفاض طيلة فترة الدراسة ليستقر سنة 2020 محققا نسبة 16,323% ما يعادل 45428 زبون.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لدور الشمول المالي في تحسين الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري

يعتبر تقييم الأداء المالي محور أساسي لمعرفة نجاح أو فشل البنوك التجارية، فهو مقياس لكفاءتها وترجمة لأهدافها وخططها، لذا سنتناول في هذا المبحث تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري BNA باستخدام مؤشرين أساسين كنموذج حديث لقياس الأداء المالي هما:

- القيمة الاقتصادية المضافة EVA؛
- القيمة السوقية المضافة MVA.

المطلب الأول: القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة في البنك الوطني الجزائري

من خلال هذا المطلب سنقوم بحساب كل من القيمة الاقتصادية المضافة EVA والقيمة السوقية المضافة MVA للبنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة (2014-2020).

أولا: حساب القيمة الاقتصادية المضافة EVA

تعتبر القيمة الاقتصادية المضافة EVA منذ 15 سنة مضت مقياسا لتقييم الأداء المالي إذ تستخدم في تحديد الربحية الصحيحة التي تحققها البنوك التجارية[1]، وعليه فإن الطريقة السائدة في احتساب القيمة الاقتصادية المضافة في البنوك التجارية تبنى على الخطوات التالية:

أ. حساب صافي الربح التشغيل بعد الضريبة NOPAT

يتم حساب صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة وفق العلاقة التالية[2]:

صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة= ناتج قبل الضريبة× (1– مقدار الضريبة)

وقد تم حسابها بالاعتماد على الوثائق المحاسبية المتمثلة في جدول حسابات النتائج للبنك الوطني الجزائري للفترة 2014-2020 وهذا بالنسبة للناتج قبل الضريبة، وقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات كما يبينه الجدول التالي:

---

[1] مقبل علي أحمد علي، "**دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة بأدوات تقويم الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها– دراسة تطبيقية**"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة موصل، حلب، سوريا، ص ص 5-9.

[2] سلطان سليمان حويجان، "**أثر القيمة الاقتصادية المضافة على الأسعار السوقية للأسهم – دراسة تحليلية مقارنة مع أثر المؤشرات المالية التقليدية الربح المتبقي، والعائد على الاستثمار–**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2015، ص 19.

الجدول رقم (07): صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة للبنك الوطني الجزائري

(الوحدة: الدينار الجزائري)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الضريبة على أرباح الشركات	%26						
ناتج قبل الضريبة	39896266	41703276	43890376	41364507	50036273	28369379	28147801
NOPAT	29523236,84	30860424,24	32478878,24	30609735,18	37026842,02	20993340,46	20829372,74

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة 2014-2020؛
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

يبين الجدول أعلاه صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة NOPAT للبنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة (2014-2020)، ويلاحظ أنه في تذبذب مستمر بين الارتفاع والانخفاض طيلة فترة الدراسة، حيث سجلت أعلى قيمة له سنة 2018 والتي قدرت بـ 37026842,02 دينار جزائري بينما قدرت أدنى قيمة له بـ 20829372,74 دينار جزائري وهذا سنة 2020.

أ. **حساب التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال WACC**

يتم حساب التكلفة الوسطية المرجحة لرأس مال البنك الوطني الجزائري وفق العلاقة

التكلفة الوسطية لمرجح رأس المال= (الوزن النسبي للتمويل الذاتي× متوسط تكلفة السهم) + (التسهيلات الائتمانية × الوزن النسبي للتمويل الخارجي)

وقد تم حسابها بالاعتماد على ميزانية البنك الوطني الجزائري للفترة 2014-2020 بإعتبارها وثيقة محاسبية تبين كل من رأس المال، مجموع الخصوم، مجموع الديون، قروض طويلة الأجل وحقوق الملكية كما يبينه الجدول التالي:

[1] سلطان سليمان حويجان، المرجع السابق، ص ص 25-28.

الجدول رقم (08): التكلفة الوسطية لمرجح رأس مال البنك الوطني الجزائري

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
WE[1]	0,076324468	0,082546837	0,087365536	0,095593655	0,096107249	0,086854883	0,093231779
KE[2]	-0,008661637	0,000418668	0,000180401	-0,00067893	-0,000525818	0,003893084	0,000788295
KD[3]	0,30%	0,30%	0,18%	5,50%	5,50%	5,50%	5%
WD[4]	0,914446033	0,914056487	0,890165639	0,896669387	0,89835749	0,908540862	0,902379737
WACC	0,002082243	0,002776729	0,001618059	0,049251915	0,049359127	0,050307881	0,045192481

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على :

- التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة 2014-2020؛
- التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري للفترة 2014-2020 ؛
- بورصة الجزائر.

استنادا إلى الجدول أعلاه والذي يوضح التكلفة الوسطية لمرجح رأس المال WACC للبنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة (2014- 2020)، حيث سجل البنك ارتفاعا إلى غاية سنة 2015 بقيمة 0,00277672 لينخفض سنة 2016 إلى 0,001618059 دينار جزائري ليعود للارتفاع من جديد خلال الفترة (2017- 2019) ثم ينخفض مرة أخرى إلى 0,045192481 سنة 2020.

ب. **حساب رأس مال المستثمر CI**

يتم حساب رأس مال المستثمر وفق العلاقة التالية:

رأس مال المستثمر= حقوق الملكية+ قروض طويلة الأجل

[1] يمثل الوزن النسبي للتمويل الذاتي والذي يحسب وفق الجدول الوارد في الملحق رقم 02.

[2] يمثل متوسط تكلفة السهم والذي يحسب وفق الجدول الوارد في الملحق رقم 02.

[3] يمثل التسهيلات الائتمانية والذي يحسب وفق الجدول الوارد في الملحق رقم 02.

[4] يمثل الوزن النسبي للتمويل الخارجي وفق الجدول الوارد في الملحق رقم 02.

الجدول رقم (09): رأس مال المستثمر للبنك الوطني الجزائري

(الوحدة: الدينار الجزائري)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قروض طويلة الأجل	1919335113	2165851855	1883586840	2187447837	2434380479	2765337414	2671831357
حقوق الملكية	200017374	224451555	248412647	270399394	296231311	303295773	320742573
CI	2119352487	2390303410	2131999487	2457847231	2730611790	3068633187	2992573930

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للفترة 2014-2020 .

يتضح من خلال مطالعة الجدول رقم (09) أن رأس مال المستثمر في تباين مستمر بين الارتفاع والانخفاض طول فترة الدراسة حيث نلاحظ أن القيم في تزايد مستمر إلى غاية سنة 2015 لينخفض سنة 2016 بـ 258303923 دينار جزائري ثم يعاود الارتفاع من جديد إلى غاية سنة 2020 ليسجل انخفاض قدره 76059557 دينار جزائري مقارنة بسنة 2019.

ج. حساب القيمة الاقتصادية المضافة EVA

تحسب القيمة الاقتصادية المضافة للبنك محل الدراسة وفق العلاقة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة= صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة- (التكلفة الوسطية لمرجح رأس المال× رأس مال المستثمر)

الجدول رقم (10): القيمة الاقتصادية المضافة

(الوحدة: الدينار الجزائري)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
NOPAT	29523236,84	30860424,24	32478878,24	30609735,18	37026842,02	20993340,46	20829372,74
WACC	0,002082243	0,002776729	0,001618059	0,049251915	0,049359127	0,050307881	0,045192481
CI	2119352487	2390303410	2131999487	2457847231	2730611790	3068633187	2992573930
EVA	25110229,46	24223199,06	29029177,33	-90443947,56	-97753772,33	-133383092,2	-114412467,8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

يبين الجدول أعلاه القيمة الاقتصادية المضافة EVA للبنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة (2014-2020) اذ يتبين أن القيم التي حققها البنك خلال هذه الفترة بين القيم الايجابية خلال الفترة (2014-2016) بمتوسط قيمته 26120868,62 دينار جزائري والقيم السلبية خلال الفترة (2017-2020) بمتوسط قيمته -108998320 دينار جزائري.

ثانيا: حساب القيمة السوقية المضافة MVA

تعتبر القيمة السوقية المضافة معيار لتقييم القيمة السوقية للبنوك التجارية سواءا كانت مدرجة في البورصة أم لا فهي تهدف إلى تعظيم القيمة لفائدة ملاكها أو مساهميها كما أنها تعتمد بشكل مباشر على القيمة الاقتصادية المضافة، يتم حسابها وفق العلاقة التالية:

القيمة السوقية المضافة= القيمة الاقتصادية المضافة/ (1+ التكلفة الوسطية لمرجح رأس المال)

الجدول رقم (11): القيمة السوقية المضافة

(الوحدة: الدينار الجزائري)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
EVA	25110229,46	24223199,06	29029177,33	-90443947,56	-97753772,33	-133383092,2	-114412467,8
WACC	0,002082243	0,002776729	0,001618059	0,049251915	0,049359127	0,050307881	0,045192481
MVA	25058052,5	24156124,05	28982282,29	-86198506,07	-93155688,85	-126994279,1	-109465452,5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

يبين الجدول أعلاه القيمة السوقية المضافة MVA للبنك الوطني الجزائري BNA خلال الفترة (2014-2020) اذ يتبين أن القيم التي حققها البنك خلال هذه الفترة بين القيم الايجابية خلال الفترة (2014-2016) بمتوسط قيمته 26065486,28 دينار جزائري والقيم السلبية خلال الفترة (2017- 2020) بمتوسط قيمته 103953481,6- دينار جزائري.

المطلب الثاني: تحليل وتقييم مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة ومؤشر القيمة السوقية المضافة للبنك الوطني الجزائري

نسعى من خلال هذا المطلب إلى تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة ومؤشر القيمة السوقية المضافة للبنك محل الدراسة استنادا على المنهج الوصفي التحليلي.

الجدول رقم (12): القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القيمة الاقتصادية المضافة	25110229,46	24223199,06	29029177,33	-90443947,56	-97753772,33	-133383092,2	-114412467,8
القيمة السوقية المضافة	25058052,5	24156124,05	28982282,29	-86198506,07	-93155688,85	-126994279,1	-109465452,5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن نتائج كل من القيمة الاقتصادية المضافة EVA والقيمة السوقية المضافة MVA للبنك الوطني الجزائري غير مستقرة، فهي في تذبذب مستمر طيلة فترة الدراسة.

إذ بلغ متوسط القيمة الاقتصادية المضافة خلال الفترة (2014 -2015) ما قيمته 24666714،26 دينار جزائري في حين بلغ متوسط القيمة السوقية المضافة 24607088،28 دينار جزائري وهذا ما يدل على أن هذا البنك استطاع أن يحقق قيمة لمساهميه وذلك عن طريق:

- ✓ تكثيف وتطوير محفظته من خلال تركيب أجهزة الصراف الآلي وتقوية شبكة فروعه التقليدية المنتشرة عبر الوطن؛
- ✓ تعزيز القاعدة المالية للبنك وإعادة هيكلة محفظته من أجل الحد من مخاطر تركيز الإئتمان.

في حين عرف البنك ارتفاعا ملحوظا خلال فترة 2016 لكل من EVA بقيمة 29029177،33 دينار جزائري وMVA بقيمة 28982282،29 دينار جزائري وهذا ما يعكس جهود البنك الرامية إلى:

- ✓ التمكن من توحيد أموال البنك الخاصة بزيادة تقدر بـ 8% مقارنة مع سنة 2015؛
- ✓ ابتكار وتنويع مجموعة من المنتجات والخدمات الجديدة لا سيما صيغة الادخار.

كما أثر كل من ارتفاع الأعباء المالية الناتجة عن عمليات إعادة التمويل عبر السوق النقدية ونقص السيولة في البنك خلال الفترة (2017- 2018) إلى تراجع كل من قيمة الـ EVA وMVA بـ 94098859،95- دينار جزائري و89677097،46- دينار جزائري وهذا ما يدل على أن البنك قد فشل في خلق القيمة لمساهميه كون المردودية أقل من التكلفة.

أما فيما يتعلق بسنة 2019 فقد سجل البنك الوطني الجزائري أكبر نسبة تراجع طيلة فترة الدراسة اذ قدرت القيمة الاقتصادية المضافة بـ 133383092،2- دينار جزائري كما بلغت القيمة السوقية المضافة لنفس الفترة 126994279،1- دينار جزائري نتيجة لـ:

- ✓ انخفاض النتيجة المالية الصافية بسبب تأثير تكوين مخصصات الذمم المدينة المصنفة بـ 41699 مليون دينار جزائري؛
- ✓ انخفاض عمليات السداد المتعلقة بالقروض المستندية.

في سنة 2020 استطاع البنك استرجاع بعض القيمة التي خسرها خلال الفترة (2017 - 2019).

المطلب الثالث: تحليل علاقة الشمول المالي بتقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري

سنعرض في هذا المطلب مدى وجود علاقة بين مؤشرات الشمول المالي ضمن بعد الوصول للخدمة المالية، استخدام الخدمة المالية وجودة الخدمة وكذا مؤشرات تقييم الأداء المالي المتمثلة في القيمة الاقتصادية المضافة EVA والقيمة السوقية المضافة MVA.

أولا: العلاقة بين تطور مؤشرات بعد الوصول للخدمة المالية وتطور مؤشرا القيمة الاقتصادية المضافة EVA والقيمة السوقية المضافة MVA

سيتم في هذه النقطة تحليل العلاقة بين تطور مؤشر بعد الوصول للخدمات المالية من خلال مؤشر عدد الفروع وعدد أجهزة الصراف الآلي وتطور مؤشر كل من القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة وذلك بالاعتماد على معامل الارتباط.

أ- العلاقة بين تطور مؤشر عدد الفروع وتطور مؤشرا القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة

يتبين أن معامل الارتباط بين تطور مؤشر عدد الفروع كمتغير مستقل وتطور مؤشر كل من القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة كمتغير تابع هو 0,35- وهو ما يدل على وجود علاقة عكسية سالبة ضعيفة بين هذين المتغيرين، حيث تفسر هذه العلاقة بالتغير العكسي لكل من القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة بالنسبة لعدد الفروع وهذا ما سيبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (03): العلاقة بين تطور مؤشر عدد الفروع وتطور مؤشرا القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة

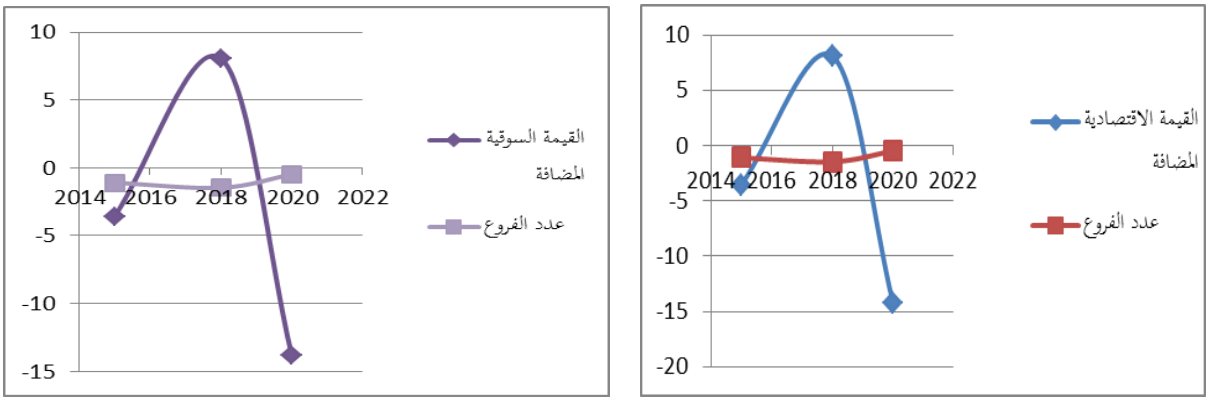

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الجداول السابقة.

حيث نلاحظ أن منحنى تطور مؤشر عدد الفروع في الاتجاه المعاكس لكل من منحنى تطور مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة من حيث ارتفاع القيم وانخفاضها، هذا ما يتنافى مع ما تم دراسته في الأطر التطبيقية للشمول المالي التي قام بها البنك الدولي كون البنك الوطني الجزائري لا يتمتع بعدد كافي من الفروع نظرا لتكلفتها العالية.

ب- العلاقة بين تطور مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي وتطور مؤشرا القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة

إن معامل الارتباط بين تطور مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي كمتغير مستقل وتطور مؤشر كل من القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة كمتغير تابع هو 0,11- وهذا يعكس وجود علاقة عكسية سالبة ضعيفة بين هذين المتغيرين، إذ نفسر نتيجة هذا الارتباط بالتغير المعارض لتطور مؤشر كل من القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة بالنسبة لتطور مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي وهذا ما سيبينه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (04): العلاقة بين تطور مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي وتطور مؤشرا القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة

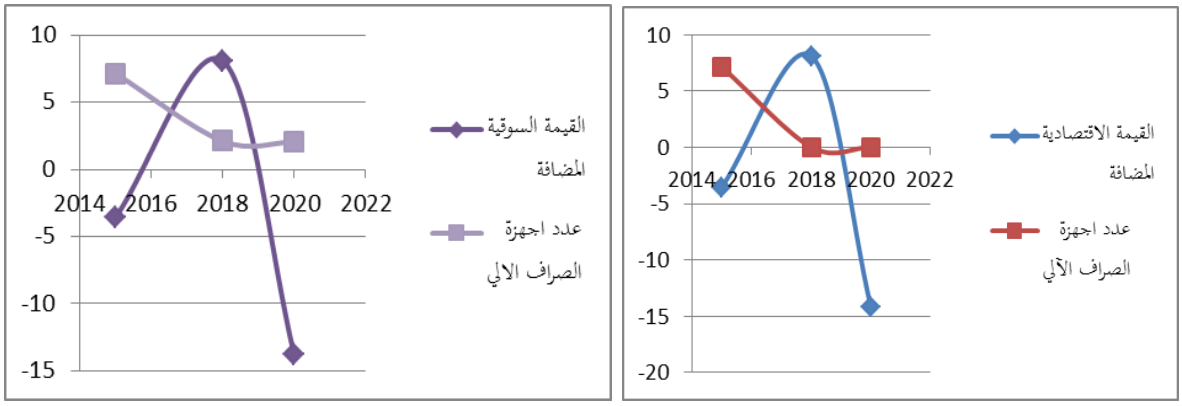

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الجداول السابقة.

نلاحظ أن كل من تطور مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة في اتجاهين متعاكسين مع تطور مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي حيث أن زيادة هذه الأخيرة تؤدي إلى نقص القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة وهذا ما يتعارض مع دراسة البنك الدولي التي تقوم على أن تعزيز الشمول المالي يؤدي إلى ارتفاع الأداء المالي كون هذا البنك يتمتع بقلة عدد أجهزة الصراف الآلي التي تبين سوء توزيع هذه الأخيرة في المناطق النائية.

من خلال تحليلنا للعلاقة بين تطور مؤشرات بُعد الوصول للخدمات المالية وتطور مؤشر كل من القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة يتضح أنه يوجد إرتباط سالب ضعيف بين

هـذين المؤشـرين وذلـك راجـع إلى ضـعف البنيـة التحتيـة للبنـك والـتي بـدورها تفتقـر إلى المقومـات الأساسـية مـن أجـل القضـاء علـى العسـر المـالي، وكـذا انعـدام المنافسـة وهـذا مـا يفسـر أن مؤشـرات بعـد الوصـول للخـدمات الماليـة لهـذا البنـك والمتمثلـة في عـدد الفـروع وعـدد أجهـزة الصـراف الآلي لهـا تأثير عكسي على الأداء الداخلي للبنك.

ثانيـا: العلاقـة بـين تطـور مؤشـر بعـد اسـتخدام الخـدمات الماليـة وتطـور مؤشـرا القيمـة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة

سيتم في هـذه النقطـة تحليـل العلاقـة بـين تطـور مؤشـرات بُعـد اسـتخدام الخـدمات الماليـة وتطـور مؤشـر كـل مـن القيمـة الاقتصـادية المضـافة والقيمـة السـوقية المضـافة سـواء بالنسـبة لمؤشـر البـالغين الذين لديهم حساب زبائن أو ملكية بطاقات بنكية وذلك بالاعتماد على معامل الارتباط.

أ- العلاقـة بـين تطـور مؤشـر حسـاب الزبـائن وتطـور مؤشـرا القيمـة الاقتصـادية المضـافة والقيمة السوقية المضافة

إن معامـل الارتبـاط بـين هـذين المتغـيرين هـو 0,32 وهـذا مـا يـدل علـى وجـود علاقـة طرديـة موجبـة ضـعيفة بـين تطـور مؤشـر حسـاب الزبـائن كمتغـير مسـتقل وتطـور مؤشـر كـل مـن القيمـة الاقتصـادية المضـافة والقيمـة السـوقية المضـافة كمتغـير تـابع، حيـث يفسـر نـاتج هـذا الارتبـاط بـالتغير المرافق لتطور كلا المتغيرين وهذا ما سنوضحه في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (05): العلاقة بين تطور مؤشر حساب الزبائن وتطور مؤشرا القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة

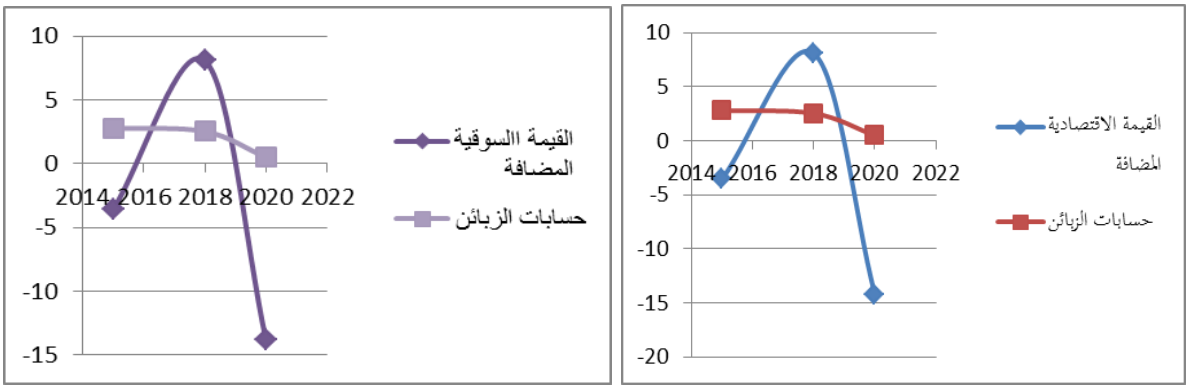

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الجداول السابقة.

يتبـين مـن خـلال المنحـنى أن تطـور مؤشـرا القيمـة الاقتصـادية المضـافة والقيمـة السـوقية المضـافة تسـلك نفـس اتجـاه تطـور مؤشـر حسـابات الزبـائن وهـذا مـا يتماشـى مـع الدراسـة التطبيقيـة للبنـك

الدولي التي تنص على أن وصول الخدمة المالية من خلال زيادة فتح حسابات جديدة لمختلف شرائح المجتمع من شأنه أن يزيد في الأداء المالي.

ب- العلاقة بين تطور مؤشر ملكية البطاقات البنكية وتطور مؤشرا القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة

إن معامل الارتباط بين هذين المتغيرين هو 0,54- والذي يدل على وجود علاقة عكسية سالبة قوية بين تطور مؤشر ملكية البطاقات البنكية كمتغير مستقل وتطور مؤشرا القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة كمتغير تابع، اذ نبين أن ناتج هذه العلاقة راجع للتطور العكسي بين المتغيرين السابقين وهذا ما سنبينه في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (06): العلاقة بين تطور مؤشر ملكية البطاقات البنكية وتطور مؤشرا القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة

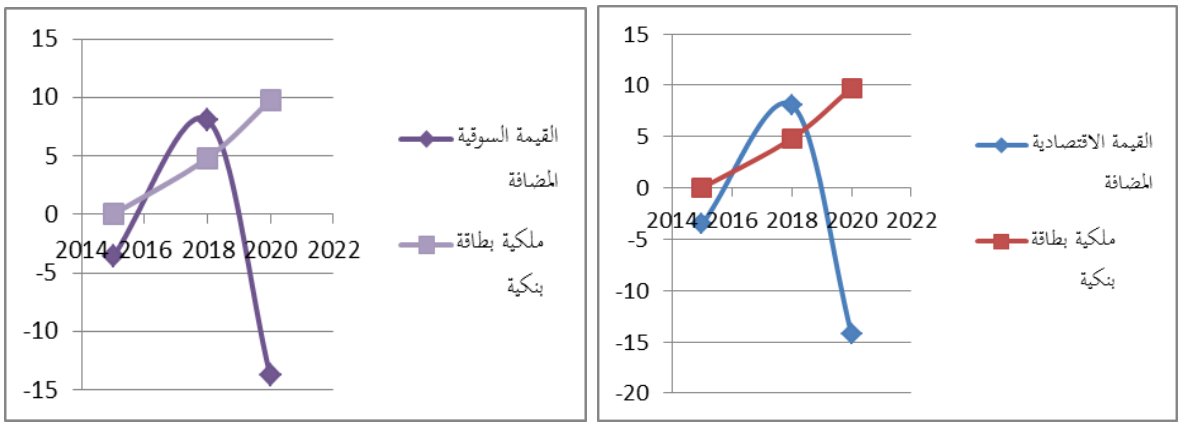

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الجداول السابقة.

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه تغير تطور المؤشر الخاص بملكية بطاقات بنكية في الاتجاه المعاكس لتغير تطور مؤشرا القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة، وهذا عكس الدراسة التطبيقية للبنك الدولي والتي مفادها أن استخدام الخدمات المالية بما فيها مليكة البطاقة البنكية تؤدي إلى زيادة الأداء المالي للبنوك.

من خلال تحليلنا الخاص بتطور مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية وعلاقته بتطور مؤشر كل من القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة اتضح أن هناك ترابط ولكن ضعيف بين المؤشر المستقل والمؤشرين التابعين كما أن هذا الاخير يتأثر ايجابا بزيادة نسبة البالغين المالكين للحسابات البنكية وهذا راجع لإمكانية البنك إدخال عملاء من مختلف شرائح المجمع في الاقتصاد كما أن إجبار الأفراد على فتح حسابات بنكية لتلقي أجورهم ساعد على زيادة عدد حسابات البنك ولتعزيز الشمول المالي بالإعتماد على هذا المؤشر لا بد من توفير حماية

مالية للزبائن بالإضافة إلى سن قوانين جديدة لفتح حسابات للشباب دون 18 سنة ومنحهم الاستقلالية المالية في إدارة حساباتهم وكذا الترويج لمختلف الخدمات كالبطاقة البنكية ومعالجة الأعطال التي تحدث عند السحب.

ثالثا: العلاقة بين تطور مؤشر بعد جودة الخدمات المالية ومؤشرا القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة

سيتم في هذا العنصر تحليل علاقة تطور المؤشر الخاص بجودة الخدمات المالية والمتمثل في مؤشر خدمة البنك عن بعد وتطور مؤشر كل من القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة بالاعتماد على معامل الارتباط كما سبق إعتماده في البعدين السابقين.

أ- العلاقة بين تطور مؤشر الاشتراك في خدمة الدفع عن بعد ومؤشرا القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة

يتضح أن معامل الارتباط بين تطور مؤشر الاشتراك في خدمة الدفع عن بعد باعتباره متغير مستقل وتطور مؤشرا القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة كمتغير تابع هو 0,88 وهذا ما يعبر عن العلاقة الطردية الموجبة والقوية بين هذين المتغيرين، إذ يفسر هذا الارتباط بالتطور المتماثل لكلا المؤشرين وهو ما سنوضحه من خلال عرضنا للشكل البياني التالي:

الشكل رقم (07): العلاقة بين تطور مؤشر الاشتراك في خدمة الدفع عن بُعد وتطور مؤشرا القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة

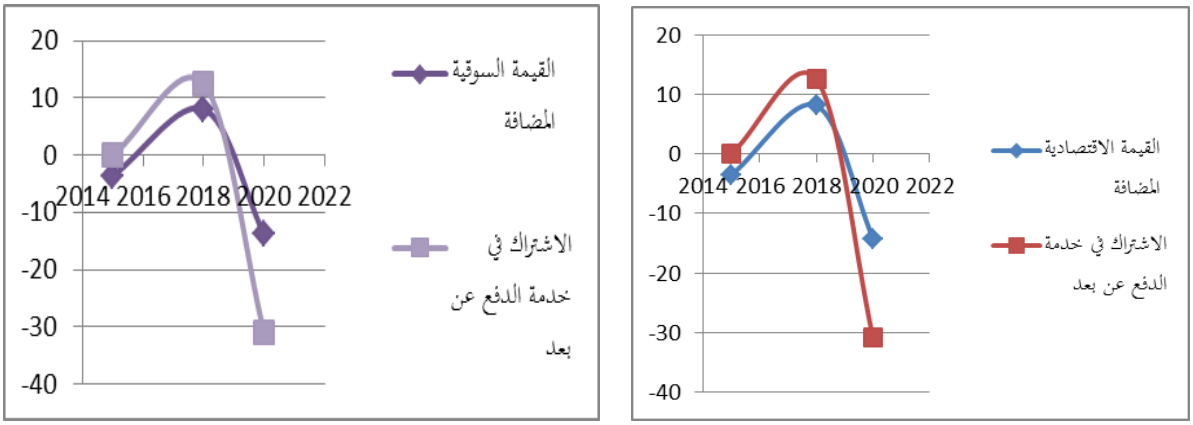

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الجدول السابقة.

يظهر الشكل تطور مؤشر خدمة الدفع عن بعد في نفس اتجاه تطور مؤشر كل من القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة وهذا ما يتوافق مع الأطر التطبيقية التي تحث على أن استخدام الوسائل الالكترونية من شأنه أن يرفع من مستوى الشمول المالي في البنك وبالتالي إلى تحسين أداءه المالي.

بالرغم من المجهودات الملحوظة من طرف البنك التي تحث على استخدام الخدمات المقدمة عن بعد إلا أن زيادة تطور هذا المؤشر يستوجب قبول التجار بالوسائل الالكترونية وهذا ما يتطلب نشر أجهزة طرفيات البيع لدى تجار التجزئة وكذا تنظيم لوائح ملائمة لهذا النوع من الخدمات.

خلاصة الفصل الثاني:

بعد تحليلنا لأبعاد الشمول المالي الخاصة بالبنك الوطني الجزائري من خلال ستة (06) مؤشرات تم اختيارها بعناية على أساس ما توفر في تقرير البنك لتعبر عن كل بُعد من أبعاد الشمول المالي والمتمثلة في بُعد الوصول للخدمة المالية، استخدام الخدمة المالية وجودة الخدمة المالية، وحساب كل من مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA والقيمة السوقية المضافة MVA الممثلة للأداء المالي للبنك، وكذا تحليل العلاقة بينهما بالاعتماد على معامل الارتباط واستنادا للدراسة التطبيقية للشمول المالي التي قام بها البنك الدولي.

يتضح أن مؤشرات الشمول المالي في البنك الوطني الجزائري ضعيفة نظرا لاقتصار الخدمات المقدمة من طرف البنك على فئة ضيقة من العملاء وهذا ما انعكس على أداءه سواءا الداخلي المتمثل في تدني القيمة الاقتصادية المضافة خاصة السنوات الأخيرة من فترة الدراسة أو الخارجي المتمثل في القيمة السوقية المضافة أي أن العلاقة بين الشمول المالي و الأداء المالي طردية حيث كلما كان الشمول المالي في مستويات ضعيفة كان أداء البنك الداخلي والخارجي في أدنى قيم له والعكس صحيح إذ يدل على نقص فعالية سياسة الشمول المالي المطبقة من طرف البنك، هذا ما يتطلب وضع خطط واستراتيجيات تسمح بمواكبة مؤشرات الشمول المالي والتوسع في تقديم خدماته من خلال تسهيل وتبسيط الحصول عليها واستخدامها.

الخاتمة

استهدفت دراستنا هذه تبيان أهمية الشمول المالي في البنك ومدى مساهمته في تقييم الأداء المالي بشقيه الداخلي والخارجي، من خلال تسليط الضوء على البنك الوطني الجزائري إذ تم تحليل العلاقة باستخدام معامل الارتباط لكل من أبعاد الشمول المالي بمختلف مؤشراته الموجودة في تقارير البنك وكذا مؤشرات تقييم الأداء المالي، حيث يعتبر الشمول المالي من أهم العوامل التي تؤدي إلى تطوير قدرة البنك على تحقيق رضا العملاء وتلبية حاجياتهم ورغباتهم من خلال ايصال وتقديم منتجات مالية وبجودة عالية، كما أن تعزيزه يتيح للبنك فرصة خلق قيمة مضافة، أي تحسين أداءه الداخلي الذي بدوره يزيد من الأداء الخارجي، وهو ما وضع البنك محل الدراسة أمام ضرورة اعتماد خطط واستراتيجيات قائمة على ايصال واستخدام المنتجات المالية القادرة على تعزيز الشمول المالي.

أولا: النتائج

أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج يمكن سردها على النحو التالي:

- ضعف الوعي المصرفي للأفراد سواءا من حيث فتح حسابات بنكية أو امتلاك بطاقة بنكية أو السحب من أجهزة الصراف الألى...إلخ؛
- استطاع البنك الوطني الجزائري تحقيق قيمة مضافة لمساهميه خلال السنوات الأولى من الدراسة (2014-2016)؛
- فشل البنك في تحقيق قيمة اقتصادية مضافة وقيمة سوقية مضافة خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة (2017-2020) نتيجة انخفاض النتيجة المالية، انخفاض عمليات السداد...إلخ؛
- وجود علاقة عكسية سلبية ضعيفة بين:
  - ✓ تطور مؤشر عدد الفروع وتطور كل من مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة؛
  - ✓ تطور مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي وتطور كل من مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة.
- وجود علاقة طردية موجبة ضعيفة بين تطور مؤشر حسابات الزبائن وتطور مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة وكذا تطور مؤشر القيمة السوقية المضافة؛
- وجود علاقة عكسية سالبة قوية بين تطور مؤشر ملكية بطاقات بنكية وتطور مؤشر كل من القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة؛

- وجود علاقة طردية موجبة وقوية بين تطور مؤشر الاشتراك في خدمة الدفع عن بعد و تطور مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة وكذا تطور مؤشر القيمة السوقية المضافة.

- **مناقشة الفرضيات**

- يبنى مؤشر القيمة السوقية المضافة على مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة كون الأداء الداخلي ينعكس على الأداء الخارجي وهذا ما تظهره قاعدة القيمة السوقية المضافة MVA وبالتالي تم تأكيد صحة الفرضية الأولى والتي مفادها أن القيمة السوقية المضافة MVA تبنى على مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA كونه يمثل الأداء الخارجي للبنك.
- إن مستويات الشمول المالي في البنك الوطني الجزائري لا تزال في بدايتها نظرا لضعف البنية التحتية وبالتالي تم تأكيد صحة الفرضية الثانية التي تنص بأن مستويات الشمول المالي في البنك لا تزال ضعيفة.
- إن مستويات الشمول المالي في البنك الوطني الجزائري لا تزال بعبدة جداً عن مساهمتها في تحسين الأداء المالي نظرا لضعف الوسائل التي من شأنها تسهيل وصول الخدمات المالية واستخدامها وكذا صعوبة تنفيذ برامج هادفة لتعزيز مستوياته وبهذا تم نفي الفرضية الخامسة والتي تتضمن أن البنك الوطني الجزائري استطاع تحسين أداءه المالي في ظل وجود الشمول المالي.

ثانيا: الاقتراحات

بناء على النتائج السابقة يمكن تقديم جملة من الاقتراحات التي تم حصرها فيما يلي:

- سن قوانين وتشريعات تنص على تعزيز قاعدة الشمول المالي من قبل السلطات النقدية؛
- على البنك الوطني الجزائري مضاعفة جهوده الرامية إلى تعزيز الشمول المالي وتحسين مؤشراته من خلال بناء قاعدة بيانات واحتساب مؤشرات الشمول المالي مع توضيح ذلك في التقارير السنوية للبنك؛
- تحفيز البنك الوطني الجزائري على مواكبة مستويات الشمول المالي من خلال عقد مؤتمرات وأيام دراسية مع بنوك دول متقدمة؛
- ضرورة تدعيم الركائز الأساسية للشمول المالي خاصة فيما يتعلق بالبنية المالية التحتية لتدعيم توسع الشبكة المصرفية؛
- ضرورة المراقبة والمتابعة المستمرة لأداء البنك قصد ضمان السير الحسن لاستراتيجية الشمول المالي.

ثالثا: آفاق الدراسة

يبقى موضوع الشمول المالي في البنوك ودوره في تقييم الأداء المالي مجالا واسعا للبحث سواء على الصعيد الوطني أو العالمي كما أنه لا زالت هناك جوانب أخرى لم تشملها دراستنا هذه يمكن لها أن تكون مواضيع وأبحاث أخرى في المستقبل نقترح منها:

- دراسة الشمول المالي ودوره في تقييم الأداء المالي بإستخدام مؤشرات حديثة على المستوى الوطني؛
- دراسة دور الشمول المالي في تقييم الأداء المالي بواسطة بطاقة الأداء المتوازن؛
- دراسة مقارنة للشمول المالي بين مجموعة من البنوك العامة والخاصة؛
- دراسة مقارنة للشمول المالي بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

- عبد الغفار حنفي، **"تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى"**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009.
- عدنان تايه النعيمي، أرشد فواد التميمي، **"التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة"**، دار اليازوري العلمية، عمان، الاردن، 2008.
- محمد ابراهيم عبد الرحيم، **"اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي"**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2008.
- محمد سعيد عبد الهادي، **"الإدارة المالية-الاستثمار والتمويل-التحليل المالي-الأسواق المالية الدولية"**، دار الحامد، الطبعة الأولى، دبي، 2008.
- محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، **"الإدارة المالية-مدخل القيمة واتخاذ القرار"**، المكتب الجامعي الحديث، 2008.
- محمد محمود الخطيب، **"العوامل المؤثرة على الأداء المالي، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"**، دار حامد، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
- نصر محمود مزنان فهد، **"أثر السياسات الإقتصادية في أداء المصارف التجارية"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

ب- الأطروحات والمذكرات

- جليلة بن خروف، " **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009.
- جليلة بن خروف، **"دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009.
- حنين محمد، بدر عجور، **"دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء: دراسة حالة البنوك الاسلامية**

العاملة في قطاع غزة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الاعمال، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2017.

- سلطان سليمان حويجان، "**أثر القيمة الاقتصادية المضافة على الأسعار السوقية للأسهم – دراسة تحليلية مقارنة مع أثر المؤشرات المالية التقليدية الربح المتبقي، والعائد على الاستثمار–**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2015.
- سليمان بن بوزيد، "**استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.
- شاكر محمود، عبد الغفور السامرائي، "**دور المصارف الاسلامية في تحقيق أبعاد الاشتمال المالي في الاردن**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد والمصاف الاسلامية، جامعة آل البيت، الاردن، 2018.
- عبد السلام بن شهلة، " **التحديات والفرص التي تواجه تحقيق الشمول المالي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2021.
- عبد الغني ددان، "**قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية نحو أرساء نموذج للإنذار المبكر بإستعمال المحاكاة المالية – حالة بورصتي الجزائر وباريس**–"، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.
- العطرة دغنوش، "**استخدام شبكة الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017.
- فاطمة الزهراء مزوزي، "**رأس المال الفكري وأثره على أداء البنوك**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في مالية ومراقبة، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2016.
- مشعل جهز المطيري، "**تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2001.

- مقبل علي أحمد علي، "**دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة بأدوات تقويم الشركات الصناعية والتعديلات المقترحة لاحتسابها- دراسة تطبيقية**"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة موصل، حلب، سوريا.
- نادية سعودي، "**مدى استخدام الاساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في بنوك مالية ومحاسبة (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018.
- نبيلة قدور، "**تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام آلية المقارنة المرجعية: دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في مالية ومحاسبة، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2019.
- وسام رمضان الشنطي، "**دور محاسبة الموارد البشرية في رفع كفاءة الأداء المالي: دراسة ميدانية تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2026.
- وهيبة رمضان، محمد حسين، "**أثر استراتيجية التمييز في الأداء المالي للمصارف التجارية جودة الخدمات المصرفية كمتغير وسيط**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة في نظم المعلومات الادارية (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2015.

ج- المجلات

- أحمد نوري حسن، نغم حسين النعمة، "**دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق**"، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 11، العدد 2، قسم الاقتصاد -إدارة المصارف، جامعة النهرين، بغداد، العراق، 2019.
- أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، "**الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك**"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 4، العدد 2، جامعة الشلف، الجزائر، 2021.
- حمزة العرابي، نبيلة قدور، "**المقارنة المرجعية كآلية حديثة لتقييم وتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية: دراسة مقارنة بين مجمع صيدال ومؤسسة**

حكمة للأدوية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 5، العدد 2، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، البويرة، الجزائر، 2018.

- حميد رسول، "**أسس ومتطلبات تعزيز الشمول المالي مع الاشارة إلى التجربة الاردنية"**، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 2، جامعة البويرة، الجزائر، 2019.
- زهراء أحمد النعيمي، بشار أحمد العراقي، "**الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية**"، مجلة جامعة جيهان-اربيل العلمية، العدد 2، جامعة الموصل، العراق، 2018.
- سميرة بولحبال، نجيب الله حاكمي، "**أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية**"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 6، العدد1، مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية، 2019.
- سنان زهير محمد جميل، سوسن أحمد سعيد، "**تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار"**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 85، العدد 29، جامعة موصل، العراق، 2006.
- شافية شاوي، عمار ياسين، " **الشمول المالي في الجزائر: الوقع والمعيقات والحلول**"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العلمية، العدد 97، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2020.
- صليحة فلاق، معمر حمدي، "**تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي"**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 4، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية، في ظل التحولات العالمية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2019.
- صليحة فلاق، وآخرون، "تفعيل الصناعة المالية الاسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر"، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 1، جامعة شلف، الجزائر، 2021.
- صورية شنبي، **"أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية"**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 4، العدد1، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019.

- ضيف فضيل البشير، "**واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 6، عدد 1، الجزائر، 2020.
- الطيب بولحية، عمر بوجمعة، "**تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية–دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الاسلامية للفترة 2009–2013**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 14، الجزائر، 2016.
- عبد الوهاب ددان، رشيد حفصي، "**تحليل الأداء المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العالمي التمييزي للفترة 2006–2011**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، غرداية، الجزائر، 2014.
- عماد عبد الحسين دلول، محمد فوزي مهدي، "**تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات خلق القيمة: دراسة حالة لعينة من المصارف العراقية** "، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 23، العدد 99، قسم الادارة والاقتصاد، العراق، 2016.
- محمد بن موسى، "**واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي خلال فترة 2011–2017 مع التركيز على الجزائر**"، مخبر بحث الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الاعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، المجلد 13، العدد 3، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019.
- محمد بوطلاعة، وآخرون، " **واقع الشمول المالي وتحدياته: الأردن والجزائر نموذجا**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 4، العدد 2، المركز الجامعي عبد الحميد بو الصوف، ميلة، الجزائر، 2020.
- محمد طرشي، وآخرون، "**متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر**"، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 1، العدد 1، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، 2019.
- نوري لعلاوي، عبد الرؤوف حماني، "**مساهمة الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي والوقاية من جائحة كورونا في الجزائر، البطاقة الذهبية لبريد الجزائر**

نموذجا"، مجلة المشكاة في اقتصاد التنمية والقانون، المجلد 5، العدد 12، جامعة يحي فارس، المدية، 2020.

د- الملتقيات العلمية والمحاضرات

- حدة بوتبينة، "**أبعاد الشمول المالي ودوره في تحقيق الميزة التنافسية** "، بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية، المؤتمر الدولي لسنة 2018، جامعة باتنة، الجزائر.
- عبد الله عقون، بختة بطاهر، "**مداخلة بعنوان الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول**"، الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر، آلية لدعم التنمية المستدامة يومي 27 و28 نوفمبر 2018، المركز الجامعي لخميس مليانة، الجزائر.

ر- مواقع الأنترنت

- مجموعة البنك الدولي، الشمول المال، عبر الموقع https:// www.albankaldawli.org
- البنك المركزي المصري، الشمول المالي، النشرة التعريفية للعاملين بالقطاع المالي، عبر الموقع https:/www.Bank.obc.Com
- بنك الجزائر **brochure sur l'inclusion financier** عبر الموقع Bank-of-Alegria.dz
- الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz
- الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz
- بورصة الجزائر عبر الموقع www.sgbv.dz

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Anna kijewska, **"causal analysis of determinants influencing the economic value added"**, journal of economics and management, Vol 26, No 4, Poland, 2016.
- Didin faitihudin, mohamed mochklss, how measuring financial performance, article in international journal of civil engineering and technology, volume 9, issue 6, university of muhammadyahsurabya, Indonesia, june 2018.
- Habilullah nokhaei and 2 others, **"market added and traditional accounting citeria which measure is a best predictor of stock return in malaysian companies"**, Iranian journal of manajement studies, Vol 9, issue 2, birjand, iran 2015.
- Jose Roberte F.savoia and 3 authers, **"modifiedprofitability index and internal rate of retun**", journal of international business and economics, Vol 4, No 2, university of sao Paulo bresil, December,2016.
- National Accounts of OECD Countries, "**Debt to equity ratio in financial corporsations"**, Financial Balance Sheets, OECD Publishing, Paris.
- Pepie diptyana and 2 others, **"the influence of profitability ratio market ratio and solvency ratio on the share price of companies listed on LQ 45 Index the Indonesian accounting review"**, Vol 6, No 1, July 2016, Indonesia.
- Shrikant Krupasindhu panigrahi, **"economic value added and tradional accounting measures for shareholder's wealth creation"**, Asian journal of accounting and governance, December 2017.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): اختصارات رموز الهيكل

1. الأمانة العامة

الرمز	المعنى
DOMP	مديرية تنظيم المناهج والإجراءات

2. المفتشية العامة

الرمز	المعنى
IRA	المفتشية الجهوية – الجزائر العاصمة
IRB	المفتشية الجهوية – البليدة
IRC	المفتشية الجهوية – قسنطينة
IRO	المفتشية الجهوية – وهران
IRBE	المفتشية الجهوية – بجاية
IRGS	المفتشية الجهوية – الجنوب الكبير

3. القسم الدولي

الرمز	المعنى
DMFE	مديرية التبادلات المالية مع الخارج
DRICE	مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية
DOD	مديرية العمليات المستندية

4. قسم الالتزامات

الرمز	المعنى
DGE	مديرية المؤسسات الكبرى
DPME	مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

DCPS	مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة
DASC	مديرية إدارة ومراقبة القروض

5. قسم الاستغلال والنشاط التجاري

الرمز	المعنى
DMC	مديرية التسويق والاتصال
DAC	مديرية التنشيط التجاري
DSRE	مديرية دعم شبكة الاستغلال

6. قسم التحصيل والدراسات القضائية والمنازعات

الرمز	المعنى
DEJC	مديرية الدراسات القانونية والمنازعات
DRC	مديرية تحصيل الحقوق
DEVSG	مديرية الدراسات، المصادقة ومتابعة الضمانات

7. قسم وسائل الدفع والنقد

الرمز	المعنى
DM	مديرية النقد
DIP	مديرية وسائل الدفع

8. قسم أنظمة المعلومات

الرمز	المعنى
DPS	مديرية الانتاج والخدمات
DTA	مديرية التكنولوجيات والهندسة
DDEP	مديرية تطوير الدراسات والمشاريع

9. قسم المالية

الرمز	المعنى
DME	مديرية السوق المالي
DCG	مديرية مراقبة التسيير
DC	مديرية المحاسبة

10. قسم المخاطر والمراقبة الدائمة

الرمز	المعنى
DCP	مديرية المراقبة الدائمة
DGR	مديرية تسيير المخاطر

11. قسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية

الرمز	المعنى
DRH	مديرية الموارد البشرية
DF	مديرية التكوين
DMG	مديرية الوسائل العامة
DPP	مديرية المحافظ على الأملاك
DDPI	مديرية تطوير الأملاك العقارية
CGOS	مركز تسيير الخدمات الاجتماعية

12. قسم الصيرفة الاسلامية

الرمز	المعنى
DEI	مديرية الاستغلال الاسلامي
DFCGRI	مديرية المالية، المراقبة وتسيير المخاطر الإسلامية
DACRHI	مديرية التنشيط التجاري الّإسلامي والموارد البشرية

الملحق رقم (02): التكلفة الوسطية لمرجح رأس مال البنك الوطني الجزائري

1- الوزن النسبي للتمويل الداخلي WE

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حقوق الملكية	196753656	200017374	224451555	248412647	270399394	296231311	303295773	320742573
مجموع الخصوم	2185130565	2620619286	2719081219	2843371178	2828633272	3082299350	3491982968	3440270872
WE	0,090042059	0,076324468	0,082546837	0,087365536	0,095593655	0,096107249	0,086854883	0,093231779

2- تكلفة السهم KE

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
RF	0,00225	0,0033	0,0061	0,005	0,02135	0,0234	0,0259	0,0259
BITA	0,107034935							
RM	_	-0,075203127	0,074734058	0,041080194	-0,010449977	0,000929159	0,176212136	0,05633611
KE	_	-0,008661637	0,000418668	0,000180401	-0,00067893	-0,000525818	0,003893084	0,000788295

2-1 العائد الخالي من المخاطرة RF (أذونات خزينة قصيرة الاجل BTC)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
العائد الخالي من المخاطرة	0,21% - 0,24%	0,31% - 0,35%	0,6% - 0,62%	1,45% - 1,55%	2,10% - 2,17%	2,18% - 2,50%	2,18% - 3%	2,18% - 3%
متوسط RF	0,00225	0,0033	0,0061	0,005	0,02135	0,0234	0,0259	0,0259

2-2 حساب بيتا (Bita)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
RM	-0,075203127	0,074734058	0,041080194	-0,010449977	0,000929159	0,176212136	0,05633611
RS	0,017092495	0,710036418	0,755285962	0,720835264	0,238881227	0,127094627	0,1536511
COV(RS;RM)	0,000665998						
VAR(RM)	0,006222247						
BITA	0,107034935						

2-3 حساب عائد السوق RM

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
متوسط الرقم القياسي للأسعار	1253,4275	1159,165833	1245,795	1296,9725	1283,419167	1284,611667	1510,975833	1596,098333
عائد السوق RM	_	-0,075203127	0,074734058	0,041080194	-0,010449977	0,000929159	0,176212136	0,05633611

2-3-1 متوسط الرقم القياسي للأسعار

سنة 2013	
الأشهر	الرقم القياسي للاسعار
جانفي	1289,51
فيفري	1289,51
مارس	1289,51
افريل	1289,51
ماي	1273,07
جوان	1273,07
جويلية	1280,81
اوت	1255
سبتمبر	1255
اكتوبر	1270,04
نوفمبر	1164,37
ديسمبر	1111,73
المتوسط السنوي	1253,4275

سنة 2014	
الأشهر	الرقم القياسي للاسعار
جانفي	1073,89
فيفري	1096,1
مارس	1141,07
افريل	1153,97
ماي	1153,97
جوان	1150,53
جويلية	1150,53
اوت	1168,49
سبتمبر	1205,85
اكتوبر	1216,03
نوفمبر	1204,75
ديسمبر	1194,81
المتوسط السنوي	1159,165833

سنة 2015	
الأشهر	الرقم القياسي للاسعار
جانفي	1187,39
فيفري	1209,92
مارس	1191,53
افريل	1191,53
ماي	1188,59
جوان	1194,03
جويلية	1232,48
اوت	1255,88
سبتمبر	1280,1
اكتوبر	1351,51
نوفمبر	1347,47
ديسمبر	1319,11
المتوسط السنوي	1245,795

سنة 2016	
الأشهر	الرقم القياسي للاسعار
جانفي	1288,52
فيفري	1264,66
مارس	1241,77
افريل	1233,84
ماي	1237,91
جوان	1422,89
جويلية	1328,42
اوت	1326,07
سبتمبر	1341,09
اكتوبر	1298,8
نوفمبر	1290,46
ديسمبر	1289,24
المتوسط السنوي	1296,9725

سنة 2017	
الأشهر	الرقم القياسي للاسعار
جانفي	1293,29
فيفري	1284,98
مارس	1291,49
افريل	1276,18
ماي	1287,09
جوان	1281,02
جويلية	1294,78
اوت	1306,52
سبتمبر	1300
اكتوبر	1293,15
نوفمبر	1264,3
ديسمبر	1228,23
المتوسط السنوي	1283,419167

سنة 2018	
الأشهر	الرقم القياسي للاسعار
جانفي	1203,21
فيفري	1172,51
مارس	1134,03
افريل	1201,71
ماي	1196,55
جوان	1212,4
جويلية	1263,37
اوت	1355,67
سبتمبر	1431,79
اكتوبر	1400,76
نوفمبر	1444,16
ديسمبر	1399,18
المتوسط السنوي	1284,611667

سنة 2019	
الأشهر	الرقم القياسي للاسعار
جانفي	1431,45
فيفري	1456,39
مارس	1437,53
افريل	1430,56
ماي	1433,84
جوان	1501,11
جويلية	1552,72
اوت	1558,31
سبتمبر	1570,08
اكتوبر	1576,44
نوفمبر	1594,59
ديسمبر	1588,69
المتوسط السنوي	1510,975833

سنة 2020	
الأشهر	الرقم القياسي للاسعار
جانفي	1588,14
فيفري	1590,66
مارس	1568,67
افريل	1568,2
ماي	1570,21
جوان	1570,21
جويلية	1570,21
اوت	1590,76
سبتمبر	1604,69
اكتوبر	1606,08
نوفمبر	1659,94
ديسمبر	1665,41
المتوسط السنوي	1596,098333

3- معدل تكلفة الديون KD

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل تسهيلات الودائع	0,30%	0,30%	0,30%	0	0	0	0
معدل تسهيلات القروض	0	0	4%	5,50%	5,50%	5,50%	5%

4- الوزن النسبي للتمويل الخارجي WD

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قروض طويلة الاجل	1546231628	1919335113	2165851855	1883586840	2187447837	2434380479	2765337414	2671831357
ديون ممثلة بورقة مالية	17347240	18698362	19020482	14245846	16428533	18685076	22641228	28606720
الأموال الدائمة	1742985284	2119352487	2390303410	2131999487	2457847231	2730611790	3068633187	2992573930
WD	0,89706946	0,914446033	0,914056487	0,890165639	0,896669387	0,89835749	0,908540862	0,902379737

الملحق رقم (03): معاملات الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع

1- معامل الارتباط بين عدد الفروع لكل 10000 من البالغين وكل من القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة

	Xi	Yi
1	-1,09	-3,533
2	-1,034	19,84
3	-0,073	-411,562
4	-1,462	8,082
5	0,351	36,448
6	-0,481	-14,223
	بيرسون	-0,3525384

	Xi	Yi
1	-1,09	-3,599
2	-1,034	19,979
3	-0,073	-397,418
4	-1,462	8,071
5	0,351	36,325
6	-0,481	-13,803
	بيرسون	-0,350991884

2- معامل الارتباط بين عدد أجهزة الصراف الألي لكل 10000كلم مربع وكل من القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة

	Xi	Yi
1	7,143	-3,533
2	2,222	19,84
3	3,261	-411,562
4	2,105	8,082
5	1,031	36,448
6	2,041	-14,223
	بيرسون	-0,11490959

	Xi	Yi
1	7,143	-3,599
2	2,222	19,979
3	3,261	-397,418
4	2,105	8,071
5	1,031	36,325
6	2,041	-13,803
	بيرسون	-0,116838546

3- معامل الارتباط بين نسبة البالغين الذين لديهم حساب زبائن وكل من القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة

	Xi	Yi
1	2,791	-3,533
2	1,646	19,84
3	1,509	-411,562
4	2,536	8,082
5	3,296	36,448
6	0,495	-14,223
	بيرسون	0,319630591

	Xi	Yi
1	2,791	-3,599
2	1,646	19,979
3	1,509	-397,418
4	2,536	8,071
5	3,296	36,325
6	0,495	-13,803
	بيرسون	0,320616136

4- معامل الارتباط بين ملكية بطاقة بنكية وكل من القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة

	Xi	Yi
1	0	-3,533
2	0	19,84
3	_	-411,562
4	4,822	8,082
5	2,297	36,448
6	9,746	-14,223
	بيرسون	-0,535784083

	Xi	Yi
1	0	-3,599
2	0	19,979
3	_	-397,418
4	4,822	8,071
5	2,297	36,325
6	9,746	-13,803
	بيرسون	-0,531580848

5- معامل الارتباط بين الاشتراك في خدمة البنك عن بعد وكل من القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة

	Xi	Yi
1	0	-3,533
2	0	19,84
3	_	-411,562
4	12,487	8,082
5	34,322	36,448
6	-30,876	-14,223
	بيرسون	0,877210859

	Xi	Yi
1	0	-3,599
2	0	19,979
3	_	-397,418
4	12,487	8,071
5	34,322	36,325
6	-30,876	-13,803
	بيرسون	0,873388006